تقرير دراسة حول التجارة والاستثمارات الصينية في إفريقيا

تقرير دراسة حول التجارة والاستثمارات الصينية في أفريقيا تقييم وإدارة التنازلات بين الاقتصادات الوطنية، وسبل العيش المحلية والنظم البيئية الغابية حالة الغابون

حول التجارة والاستثمارات الصينية في أفريقيا تقييم وإدارة التنازلات بين الاقتصادات الوطنية، وسبل العيش المحلية والنظم البيئية الغابية

حي أنسيان سوبراجا، مقابل وزارة المناجم، ص.ب: 32 947 ليبرفيل هاتف: 44
الرابط: رقم التسجيل:
89616 : - 00265

المقدمة، والمعلومات المعروضة في هذا التقرير لا تعبر بأي شكل من الأشكال عن رأي المانحين وهي مسؤولية كيرتاب نيار غودن يب وجوليب نيتنرول ريرقتلا ةباتك 2010 ربمسيد

بانيوغيلا بالتعاون مع ريشليو زوي أوبامي ويوهانا يانسون حالة الغابون تقرير دراسة

قائمة الاختصارات وكالة تعزيز الاستثمارات الخاصة اتفاق الشراكات الطوعية شركة التعدين

صناعة في هوازهو امتيازات الغابات تحت الإدارة المستدامة شركة التعدين في بيلينغا

اتفاقيات مؤقتة للإدارة-الاستغلال- التحويل الإدارة العامة للمياه والغابات الإدارة العامة للضرائب

إدارة الجرد، والإدارة وتجديد الغابات

باشخألا ةكرش-الاسأ-اوب تروبسكإ نوباغ ةراجتلاو تاباغلا نوناق ذافنإو ةمكوح

كوتا خشب نزيه غابون الاستثمارات الأجنبية المباشرة صناعة الغابات في لامباريني المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية وزارة المياه والغابات، والبيئة والتنمية المستدامة ترخيص الغابات المرتبط

ةيموكح ريغ ةمظنم رحلا لمعلا صيخرت

منظمة الدول المصدرة للنفط تقليل الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهور الغابات شركة الغابات

الصناعية في كولاموتو نقل الأخشاب التجارة الدولية الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة جمعيات حماية الحياة البرية

مرجع الخريطة الخريطة 1: امتيازات الغابات الصينية في الغابون
....42 مرجع الأشكال الشكل
1: التطور التجاري بين الغابون والصين من 1995-2008
....01 الشكل 2: الاستثمارات المباشرة من
الأجانب في الغابون...41 الشكل
3: التجارة في المنتجات
الزراعية...63
مرجع الجداول الجدول 1: التراخيص الوطنية التي تم تأجيرها و أو شراؤها من قبل الشركات الصينية.
....02 الجدول 2: الشركات
الصينية المسجلة رسمياً في ، مساحاتها. المصدر: . . 0102 ....12 الجدول 3: تطور
صادرات الأخشاب إلى الصين 0001 م3 .
....32 الجدول 4: الشركات الغابية الصينية
المشاركة في الإدارة المستدامة المصدر ، 8002
....72 الجدول 5: عدد الموظفين العاملين في الشركات الغابية الصينية.
....92 الجدول 6: عدد امتيازات الغابات
المعتمدة...03
الجدول 7: تطور المساحة الغابية في الغابون وإزالة الغابات المصدر: ، 0002
....13 الجدول 8: المنظمات والشركات العاملة في المجال

الزراعي في الغابون 73
-- 4 من 34 --
جدول المحتويات قائمة الاختصارات
..... 3 ملخص:
..... 6 النهج المنهجي
لتحقيق الدراسة.
..... 7 المشاكل التي تم مواجهتها
ةمدقملا . □ 8 .....
ريثأتلا . □ □ 9.....
الصيني في الغابون: نظرة عامة..... 11 □ □ □. حوكمة الاستثمارات
الأجنبية المباشرة وممارسات الشركات
ةيسيئرلا تاعاطقلا نع ةحمل . □ □ 12 .....
يباغلا عاطقلا .1- □ □ 16 .....
.2- □ □ 16.....
القطاع المعدني .....23 □ □-3.
القطاع الزراعي .....43 □. العلاقات
التجارية بين الغابون والصين
جاتنتسالاو ةشقانملا . □ □ 39 .....
. □ □ □ 40 .....
المراجع..... 24
-- 5 من 34 --
6 التجارة والاستثمارات الصينية في أفريقيا : ملخص : خلال الخمسة عشر عاماً الماضية، زادت حصة الاستثمارات المقدمة من الشركات الصينية في الغابون، في عدة قطاعات من الأنشطة، وخاصة تلك المتعلقة بالغابات وسبل العيش للمجتمعات المحلية بشكل ملحوظ، مما أثار تساؤلات حول آثارها على الاقتصاديات المحلية □الوطنية ولكن أيضاً وقبل كل شيء على استدامة البيئة. تعتمد
النمو الاقتصادي للصين بالفعل على وصول منتجيها إلى المواد الخام مثل المعادن، الخشب، النفط والأغذية. الفارق مع الغابون هائل؛ دولة صغيرة في وسط أفريقيا تمتلك موارد ضخمة من الأرض وما تحتها، مع عدد سكان قليل جداً واقتصاد يعتمد بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية. تكمن جاذبية الصين للغابون في أن الأخير مليء بالهيدروكربونات و المواد الخام □الخشب، النفط،
الحديد... □ اللازمة لاقتصادها الذي يشهد تحولاً كبيراً. الغابون هو كنز حقيقي من الموارد الطبيعية. لكن استغلالها يكشف عن قلقين رئيسيين: أولاً، هشاشة النظم البيئية التي تدعم هذه الثروة، والتي يمكن أن تؤدي الإدارة السيئة إلى تقويض تجديد □بعض الموارد □، وثانياً، الحوكمة اللازمة لضمان أن يكون الاستغلال مستداماً بيئياً ومربحاً اقتصادياً للشعب الغابوني. هذا
التقرير هو تحليل تشخيصي لتأثير الاستثمارات الصينية والصادرات إلى الصين في عملية الإدارة المستدامة للغابات و سبل العيش للمجتمعات الريفية في الغابون. في نهاية هذه الدراسة، يتضح أن الاستثمارات الصينية موجهة في الغالب نحو قطاعات الاستغلال الغابي، المعدني والسمكي □القطاع السمكي الذي لم يتم أخذه في الاعتبار في دراستنا □، بينما يجذب القطاع الزراعي حتى
الآن القليل من الاستثمارات. فيما يتعلق بالشركات الغابية الصينية، التي تتواجد في البلاد منذ حوالي خمسة عشر عاماً بفضل شراء التراخيص الوطنية والامتيازات الكبيرة للغابات من الشركات ذات رؤوس الأموال الأجنبية، فإنها تمتلك حوالي مساحة إجمالية تبلغ 318,448,2 هكتار أي 11.52 □ من المساحة الغابية المستغلة في البلاد، وتشكل، مع 92.51 □ من صناعات الخشب الموجودة
في الغابون، المجموعة الثالثة من المشغلين في هذا القطاع. يسيطر القطاع المعدني على مشروعين، أحدهما هو المشروع المستقبلي لاستغلال خام الحديد في بيلينغا □أوغوي إيفيندو □ الذي من المتوقع أن يكلف 006,1 مليار فرنك أفريقي، لمساحة إجمالية تقدر بـ 422,7 كم ومشروع استغلال وتسويق المنغنيز من جبل مبيمبلي في نديول بقيمة 04

مليار فرنك أفريقي من قبل شركة
-- 6 من 34 --
7 تقييم وإدارة التوازنات بين الاقتصاديات الوطنية، وسائل العيش المحلية والنظم البيئية الغابية فيما يتعلق بالتجارة بين البلدين، لا تزال هناك فجوة صارخة بين الصادرات المواد الخام: 07 من الخشب، 04 من المنغنيز تقرير كوميلوج السنوي 8002 والواردات المكونة من منتجات متنوعة أقمشة، مستحضرات تجميل، مواد غذائية غالبًا ما تكون ذات جودة تقريبية وبأسعار
تنافسية، مما يخلّ بقواعد السوق ويسبب أضرارًا جسيمة للتجار المحليين. السياق الحكومي الذي تتطور فيه هذه الاستثمارات يعزز أحيانًا عدم الامتثال للمعايير الوطنية والدولية للاستثمارات، بينما على الصعيد الاجتماعي والبيئي، فإن رصيد هذه الاستثمارات الصينية سلبي. الطريقة التي تؤثر بها الاستثمارات الصينية في الغابون هي نتيجة لتشريعات مواتية إلى حد ما، لكن
تنفيذها من قبل السلطات يمثل مشكلة تتعلق أيضًا بمسائل الحوكمة في الغابون، وهذه الوضعية هي مصدر قلق معين من قبل المستثمرين الأجانب الآخرين. النهج المنهجي لإجراء الدراسة. للمساهمة في فهم أفضل وتقدير آثار الاستثمارات الصينية في القطاعات التي تمس الغابات ووسائل عيش المجتمعات المحلية، تم اعتماد ثلاث 3 خطوات منهجية.
أولاً، تم إجراء بحث مكثف في الوثائق
حول المسألة المتعلقة باستفسارنا عبر مراكز الوثائق التابعة للإدارات والمؤسسات المعنية بالدراسة المياه والغابات، الزراعة، التعدين، المنظمات غير الحكومية ، بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية والأعمال التي تتناول القضية. لهذا الغرض، تم جمع بعض التقارير الدراسية، والبعثات، ونهاية التدريب، ودراسات الأثر البيئي: مثل التقرير حول المصالح الصينية في قطاع
الخشب في الغابون 0102 ، ودراسات الأثر البيئي بيلينغا، جبل بيمبيلي بعد ذلك، تم إجراء مقابلات شبه منظمة مع الأشخاص المعنيين بالدراسة المنظمات غير الحكومية الدولية، البنك الدولي، الوكلاء: المياه والغابات، التعدين، الزراعة، ، الإدارة العامة للضرائب، بهدف جمع آرائهم حول الشركات الصينية في الغابون. لإجراء مقابلات مع مسؤولي الشركات
الغابية الصينية، استفادت فريق البحث من الإطلاق الرسمي لتقرير دراسة للاقتراب منهم بشكل أفضل من خلال إجراء نوع من الثلاثية. أخيرًا، استنادًا إلى المعلومات التي تم جمعها، تم إجراء دراسة ميدانية في مقاطعة أوجووي-إفيندو ميكوب، إيكوبي، ميبوت بالشراكة مع مشروع التخطيط التشاركي خلال الفترة من يوليو إلى أغسطس 01 أيام . وقد سمحت هذه الزيارة بتحديد
مناطق تركيز الشركات الغابية الصينية، ومراقبة مدى ممارساتها على الأرض وأخيرًا جمع التصورات
-- 7 من 34 --
8 التجارة والاستثمارات الصينية في أفريقيا: السكان المحليون الذين يعيشون بالقرب من الامتيازات الغابية. المشكلات التي تمت مواجهتها تتمثل الصعوبة الرئيسية والتي تستحق الذكر هنا، في الحصول على البيانات الرقمية، أو بشكل عام المعلومات على مستوى الإدارة الغابية والمالية الإدارة العامة للضرائب . تم ملاحظة غياب أو احتباس المعلومات ليس فقط من الشركات
الصينية، ولكن أيضًا من الإدارة وأحيانًا حتى من بعض زملائنا في المنظمات غير الحكومية الدولية. وبالمثل، كانت الغالبية العظمى من الوثائق المتاحة لنا قديمة وبالتالي غير قابلة للاستخدام. لقد حال غياب تحديث البيانات دون إجراء مقارنة مع الشركات غير الصينية التي تعمل في نفس القطاعات.
-- 8 من 34 --
9 المقدمة تقييم وإدارة التوازنات بين الاقتصاديات الوطنية، وسائل العيش المحلية والنظم البيئية الغابية . المقدمة لقد تميزت العقد 0102 الذي يوشك على الانتهاء بظهور كبير للشركات الصينية في أفريقيا، وخاصة في الغابون. يقدر صندوق النقد الدولي الاستثمارات الصينية في القارة الأفريقية بألف مليار دولار أمريكي، مما يجعل من هذا البلد واحدًا من أكبر الدائنين
في أفريقيا صندوق النقد الدولي 0102 . تتواجد الصين في قطاعات متنوعة مثل البناء والأشغال العامة بناء الطرق ، التعدين النفط، الحديد، المنغنيز ، الصيد أو حتى استغلال الغابات. سواء كانت عامة أو خاصة، منذ ما يقرب من خمسة عشر عامًا 5991 ، تتنافس الشركات الصينية مع الشركات الأوروبية الأقدم في أفريقيا في هذه المجالات. فيما يتعلق بالغابون، بدأت التعاون

الصيني الغابوني في 02 أبريل 4791 من خلال البيان المشترك حول إقامة العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية الصين الشعبية وجمهورية الغابون، ثم وصول 57 فنيًا زراعيًا صينيًا بعد بضعة أسابيع 1. علاقات الصداقة والتعاون التي لم تتوقف عن النمو بين البلدين من خلال تزايد الزيارات المتبادلة للشخصيات العليا من الصين والغابون بين 4791 و8002، زار الرئيس الغابوني

السابق، الحاج عمر بونغو، الصين أكثر من إحدى عشر مرة تقريبًا . تعتزم الصين الانخراط في مساعدة تطوير البلاد، لذا، في نهاية عام 0002، يقدر المبلغ الإجمالي الممنوح من الصين للحكومة الغابونية، كقروض بدون فوائد وقروض منخفضة الفائدة بأكثر من 006 مليون يوان رمي حوالي 37 مليون دولار . تم تخصيص هذه الأموال لتنفيذ عدد كبير من مشاريع التعاون، والتي تشمل، من

بين أمور أخرى، القصر الجديد للجمعية الوطنية في الغابون في ليبرفيل، مركزين طبيين بما في ذلك إرسال اثني عشر فريقًا طبيًا صينيًا ، مدرستين ابتدائيتين، مختبرًا صيدلانيًا في فرنسافيل في جنوب شرق البلاد، مصنعًا لتحويل الكسافا يحمل اسم الشركة الشرقية للتنمية الزراعية في الغابون ، واثنين من مصانع تحويل الخشب الواقعة في ميناء أوندوا 2. علاوة على

ذلك، في منتدى التعاون الصيني الأفريقي في بكين، تم اعتماد خطة عمل بكين 7002-9002 تمنح بشكل عام، ملياري دولار لأفريقيا لإتمام اتفاقيات التمويل. وقد تم استخدام جزء من هذا التمويل في بناء مجلس الشيوخ الغابوني. في مجال التعاون الاقتصادي، تم توقيع عدة اتفاقيات مثل اتفاقية حماية الاستثمارات بين حكومتي 1 القاري رقم 45 نوفمبر 6002، الصفحة 25 2 .

-

01 المقدمة التجارة والاستثمارات الصينية في أفريقيا: جمهورية الصين الشعبية وجمهورية الغابون في مايو 7991، و اتفاقية القروض بدون فوائد التي ستقدمها الصين للغابون في ديسمبر 2002 . لكن الصين والغابون هما في الأساس شريكان تجاريان كبيران. وقد بلغت التبادلات بين البلدين، بين يناير ويوليو 6002، حجمًا تجاريًا قدره 974 مليون دولار، أي بزيادة قدرها 221

مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، لتصل بعد ذلك إلى قيمة 39.1 مليار دولار أمريكي في 8002. تتمثل نتيجة هذه الوضعية بالنسبة للغابون في أننا نشهد ارتفاعًا مذهلاً في ميزان تبادلاته مع الصين انظر الشكل 1 ، في الوقت نفسه الذي نلاحظ فيه إعادة تعريف علاقات القوة في بعض أسواقه التي كانت تقليديًا تحت سيطرة الشركات الأوروبية. ومع ذلك، فإن الصين لا تشجع

تنويعًا كبيرًا، كما يشير تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يونيو 6002 . إذا كانت الحاجة إلى المواد الخام اللازمة لاقتصادها تولد نموًا في الصادرات وزيادة في الاستثمارات المباشرة الصينية في الغابون، فإن الشركات التي جاءت مع الاستثمارات الصينية كانت غير محترمة لقواعد الإدارة المستدامة والتجارة العادلة عدم الامتثال للتنظيمات، المنافسة الشديدة

مع التجار المحليين، العمالة المستوردة من الصين كما أشار الأستاذ فرانسوا لافارغ في مقابلة مع مجلة القاري 3.

الشكل 1: تطور التجارة بين الغابون والصين من 5991-8002 المصدر: بيانات أطلس التجارة العالمية 3 القاري رقم 45 نوفمبر 6002 ص.94

11 التأثير الصيني في الغابون: نظرة عامة تقييم وإدارة التوازنات بين الاقتصاديات الوطنية، ووسائل العيش المحلية والنظم البيئية الغابية . التأثير الصيني في الغابون: نظرة عامة الغابون هو بلد صغير في وسط أفريقيا مع عدد سكان قليل 5.1 مليون نسمة ، لكنه غني بالموارد الطبيعية. يعتمد الغابون بشكل خاص على سعر النفط الخام، حيث إنه واحد من أكبر منتجي النفط في

أفريقيا و عضو في أوبك. نظرًا لتوقع استنفاد النفط، تسعى السلطات الغابونية إلى تنويع اقتصادها. لذا، في مشروعه المجتمعي، يعتمد الرئيس علي بونغو أونديمبا على الركيزة الصناعية مع تثمين المواد الخام محليًا. لأنه من الصحيح أنه لا يمكن لأي بلد أن يتطور من خلال تصدير المواد الخام فقط. ستعزز الديناميكية التي بدأت مع إنتاج الحديد والمنغنيز، بفضل استغلال

رواسب جديدة من المنغنيز، وبناء خطوط سكك حديدية جديدة واستغلال خام الحديد في بيلينغا. تستند الجاذبية الاقتصادية للبلد إلى المواد الخام مثل الخشب، المنغنيز والحديد التي يمتلكها. الغابون هو منجم حقيقي من الموارد

الطبيعية. لكن المجتمع الدولي والحكومة اعترفا أيضًا بضعف أنظمته البيئية. وفقًا للسلطات، فإن حوالي 58 من الغابون مغطاة بالغابات الاستوائية
ذات التنوع البيئي المدهش والمهم جدًا للحفاظ على كوكب الأرض من خلال امتصاصه لغاز ثاني أكسيد الكربون. وهكذا، فإن الركيزة الثانية، الغابون الأخضر ، تهدف إلى الحفاظ على النظام البيئي بقلق عميق لاحترام البيئة، الذي يجب أن يتجلى في دمج البعد البيئي في كل مشروع من مشاريع البلاد، وكذلك في الأفعال اليومية لكل غابوني. التوفيق بين استغلال الموارد الطبيعية
الصناعية والحفاظ على البيئة هو التحدي الذي يجب على الغابون مواجهته في السنوات القادمة حتى لا يتم تطوير البلاد على حساب البيئة والسكان الذين يعيشون فيها. تسمح جميع البيانات التي تم جمعها واستغلال محتويات المقابلات بالقول إن الهيمنة الصينية في الغابون تتجلى بشكل خاص في قطاعات استغلال الغابات والتعدين ولكن أيضًا في الصيد القطاع غير المدرج في
دراستنا . بينما لا يزال القطاع الزراعي متأثرًا قليلاً بالاستثمارات الصينية.

21 حوكمة الاستثمار الأجنبي المباشر وممارسات الشركات التجارة والاستثمارات الصينية في إفريقيا: . حوكمة الاستثمار الأجنبي المباشر وممارسات الشركات يُعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه تدفقات دولية من رأس المال تنتقل من شركة أم في بلد ما إلى فرع في بلد آخر، أو التي تتيح للشركة الأم الحصول على حصة أغلبية في شركة أجنبية. يختلف الاستثمار الأجنبي
المباشر عن أشكال أخرى من تحركات رأس المال الدولية لأنه يؤدي إلى نقل الموارد؛ كما أنه يتضمن أيضًا الاستحواذ على السيطرة على الأصول في بلد آخر كرغمان وأوبستفيلد، 0002 . أما بالنسبة للحوكمة في تعزيز الاستثمارات، فإنها تشير إلى مجموعة من العمليات المؤسسية والإدارية التي تسمح بالامتثال لمعايير التوقعات، والمسؤولية، والشفافية، والمشاركة 4. إذا كانت بعض
الدول مثل تلك الموجودة في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية قد تمكنت من تعبئة مدخرات أجنبية كبيرة، فإن دول إفريقيا جنوب الصحراء ظلت على هامش التكامل والعولمة المالية في مجال أسواق رأس المال الخاصة. هناك أسباب متعددة لنقص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو إفريقيا جنوب الصحراء، من بينها أن مناخ الأعمال هناك غير مواتٍ إلى حد كبير، حيث يتسم بضعف
الديمقراطية في المؤسسات السياسية والبنية التحتية، والفساد، ونقص اليد العاملة الماهرة، والخلل في الإدارة الضريبية والجمارك. فيما يتعلق بالغابون، فإن الاستثمارات الأجنبية في البلاد تشهد نمواً بطيئاً. تصنيف عام 9002 لمستوى المخاطر المتوسطة للمستثمرين في إفريقيا من قبل الشركة الفرنسية للتأمين على التجارة الخارجية الذي نُشر في مارس 0102، يضع
الغابون في المرتبة العاشرة على مستوى إفريقيا مع تصنيف كما كان في التصنيف الأخير لعام 5002. يوضح المؤتمر حول مخاطر الدول لعام 9002 أنه على الرغم من ثروته الكبيرة من المواد الخام واستقراره السياسي الذي لا مثيل له في القارة، لا يزال الغابون يعاني من نقص كبير في القدرات المؤسسية، وعيوب كبيرة في البنية التحتية للنقل والطاقة، بالإضافة إلى اقتصاد
يعتمد بشكل مفرط على قطاع النفط، حيث إن النفط هو الوجهة الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في البلاد 5. بالإضافة إلى ذلك، هناك إمكانيات محدودة للسوق والبيروقراطية. لكن البلاد مصممة على الخروج من اعتمادها على استغلال النفط والتوجه نحو تنويع اقتصادها. ولجذب المزيد من المستثمرين، اعتمد الغابون مبادرات مواتية للاستثمارات الأجنبية. هذه المبادرات تأتي
لتكمل عددًا من الأحكام التنظيمية التي تم اتخاذها قبل بضع سنوات مثل ميثاق الاستثمارات الذي أنشئ بموجب القانون رقم 51 89 الصادر في 32 يوليو 8991. ينص على الأهداف والآليات التي تم تنفيذها لتعزيز الاستثمار، وتوسيع الشركات والأنشطة الفردية دون 4 المراجعة الأفريقية للتكامل؛ المجلد 3، العدد 1. يناير 9002؛ جوزيف دجاوي: الاستثمارات الأجنبية المباشرة
والحوكمة: هل دول جذابة؟ 5 الاتحاد بتاريخ 32 مارس 0102، ص. 5

31 حوكمة الاستثمار الأجنبي المباشر وممارسات الشركات تقييم وإدارة التوازنات بين الاقتصاديات الوطنية، وسبل العيش المحلية، والنظم البيئية الغابية، والتمييز حسب أصل المستثمر رائد الأعمال أو القطاع الذي يعمل فيه. هدفه هو

تعزيز النمو وتنويع الاقتصاد على أساس تطوير متوازن للقطاع الخاص والاستثمارات. المادة 2، لتأمين الاستثمارات الأجنبية . أنشأت البلاد:

في فبراير 0002 وتحت إشراف وزارة التجارة والتنمية الصناعية، المسؤولة عن ، وكالة ترويج الاستثمارات الخاصة عيمج ليهستو ،مهل ةروشملا ميدقتو ،نيرمثتسملا مالعإ . :يف اهمامم لثمتت يتلا

الإجراءات الإدارية المتعلقة بإنشاء شركة؛ . البحث عن المستثمرين والشركاء، الفنيين، والماليين، والتجاريين في جميع أنحاء العالم؛ . تنظيم فعاليات

منتديات، ندوات، معارض، إلخ في الغابون وخارجها حول بيئة الاستثمار والأعمال في الغابون؛ منطقة حرة مستقبلية في مانجي بورت-جنتيل 6 التي تقدم شروطًا ضريبية جذابة مثل: :- الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية- عدم الحاجة إلى ترخيص للاستيراد، أو التصدير، أو مراقبة الأسعار- حرية التحويلات المالية ... هذا المشروع الجديد الذي تم البدء به وتوجيهه تحت إشراف

رئاسة الجمهورية، سيمتد على مساحة حوالي 0002 هكتار، موزعة على سبع 7 قطع. وفقًا للقانون رقم 01 0002 الذي ينظم إنشاء المنطقة الحرة في مانجي، الذي تم اعتماده في أكتوبر 0002، والأفكار التي طرحها المسؤولون عن المشروع، فإن الأنشطة المستهدفة هي بشكل غير حصري: الصناعات والخدمات المرتبطة بالنفط، التحويل الثاني للخشب، الذي سيستفيد من الازدهار الأخير في

أنشطة النشر، والتقطيع، والتدوير، والتغليف في البلاد، التخزين، والتجميع، وتوزيع المنتجات. أنشطة الخدمات المرتبطة بالتقنيات الجديدة مثل التدريب، والعمل عن بُعد، وتعزيز التقنيات الجديدة. كان الجدول الزمني المبدئي لبدء المشروع مقررًا لعام 6002. حتى اليوم، على الرغم من بعض التقدم، لا يزال هناك الكثير للقيام به، ولا يمكن تقديم أي تفاصيل حول تاريخ

البدء الفعلي. علاوة على ذلك، هناك مشروع لإنشاء منطقة حرة أخرى تُسمى المنطقة الاقتصادية الخاصة التي يتم تنفيذها بالتعاون بين الحكومة الغابونية وأولام سنغافورة. ستغطي مساحة 00021 هكتار، وتقدم نظامًا ضريبيًا وجمركيًا وتجاريًا مشابهًا لذلك الذي يُقدم تقليديًا في المناطق الحرة 7: الإعفاء الضريبي الكامل للشركات لمدة عشر سنوات، الإعفاء من

الرسوم الجمركية، حرية التحويلات المالية، عدم الحاجة إلى ترخيص للاستيراد، أو التصدير، أو مراقبة الأسعار، وتقليل ى على الأفراد. 6 : . . 7 مقابلة مع السيد غاغان غوبتا المدير العام لمشروع 51 .ص 2010 ،18 مقر يقيرفألا قوسلا

41 حوكمة الاستثمار الأجنبي المباشر وممارسات الشركات التجارة والاستثمارات الصينية في إفريقيا: يوفر الغابون بذلك سياقًا قانونيًا وضريبيًا مواتيًا للأعمال للعديد من المستثمرين الأجانب. وبالتالي، في عام 8002، تم ملاحظة زيادة في مخزونات الاستثمار الأجنبي المباشر، في عام 8002 على عكس العام السابق، كما هو موضح في الرسم البياني أدناه.

الشكل 2: الاستثمارات

المباشرة من الأجانب في الغابون توقعات 9002 و0102 المصدر: صندوق النقد الدولي، 0102 متاح في صحيفة الاتحاد بتاريخ 5 مارس 0102 حتى لو وضعت الإحصائيات فرنسا في المرتبة الأولى بين المستثمرين الأجانب في الغابون، فإن دولاً أخرى تهتم بالغابون، وخاصة الصين التي تسعى لتعويض تأخرها في الحصول على الموارد الطبيعية، لتلبية احتياجات سوقها الداخلي. في الواقع،

يبدو أن العقبات المذكورة أعلاه لا تثني الاستثمارات الصينية، حيث إن جزءًا كبيرًا من التمويلات يوفر للدول الأفريقية استجابة سريعة لمشاكل التنمية، كما صرح مامادو لامين با، وزير التعاون الدولي السنغالي، متحدثًا عن بلاده. وينطبق الأمر نفسه على الغابون، فيما يتعلق ببعض الاتفاقيات مع الصين مثل العقد المتعلق بمشروع استغلال الحديد في بيلينغا بمبلغ 3

مليارات يورو، والذي يتضمن بناء سد كهرومائي في شلالات كونغو، وسكة حديد، وميناء عميق المياه في سانتا كلارا 8 ... 8 الشباب الأفريقي رقم 6942 من 9 إلى 51 نوفمبر 8002 ص. 67 مخزونات الاستثمارات المباشرة الأجنبية بالملايين من الدولارات

51 حوكمة الاستثمار الأجنبي المباشر وممارسات الشركات تقييم وإدارة التوازنات بين الاقتصاديات الوطنية، وسبل العيش المحلية، والنظم البيئية الغابية تجب فهم إشكالية الحوكمة المتعلقة بالاستثمارات الصينية في سياق يهيمن عليه

أولاً احتياجات تطوير البلاد اقتصاديًا مع الحفاظ على الاستدامة البيئية. في الواقع، توجه السلطات الغابونية المستثمرين أولاً نحو استخراج
الموارد الطبيعية التي هي إلى حد كبير غير متجددة. يثير التطور الاقتصادي للبلاد أيضًا أسئلة معقدة. على الرغم من عقود من الثروة النفطية، فإن الغابونيين لديهم مؤشرات تنمية اجتماعية أقل بكثير من تلك الموجودة في البلدان ذات الناتج المحلي الإجمالي المماثل. لم يتم تصنيف البلاد في عام 0102 إلا في المرتبة 301 من بين 181 في مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم
المتحدة للتنمية . لذلك، على الرغم من أن هموم الحكام هي تجهيز البلاد بعدد من البنى التحتية للتنمية مع العائدات من مشاريع استخراج الموارد الطبيعية ومساعدة المستثمرين، فإن تاريخ البلاد يظهر أن هذه العائدات الكبيرة من النفط والخشب تواجه صعوبة في التحول إلى ظروف معيشية أفضل للغابونيين. وفقًا لزاڤييه أورغان 9، فإن جانبًا آخر من الاستثمارات الصينية
هو نقص الشفافية المتكرر في العقود أو الالتزامات. في حالة ملف منجم الحديد في بيلينغا، كانت غموض العقد وحجم الالتزامات الظاهرة أحد الجوانب التي دفعت المجتمع المدني إلى التحرك بشكل عام للاحتجاج على عقد الامتياز الذي بدا لهم غير مواتٍ للطرف الغابوني. كانت أسباب هذا الاعتراض وفقًا للمجتمع المدني الغابوني تتعلق بعدم احترام الأحكام القانونية من قبل
الطرفين، والتواطؤ بين المشغل الصيني والإدارة الغابونية. بالنسبة للمجتمع المدني الغابوني، قدم الصينيون عدة مليارات من الفرنك الإفريقي للدولة الغابونية، لكن لم يتم العثور على أي أثر لهذه التمويلات في الخزينة العامة 01. تتردد الجهة الصينية في نشر جميع البيانات، مما يتناسب في سياق حوكمة غالبًا ما تكون غير كافية مع مصالح القادة الأفارقة. حتى لو افترضنا
أن قانون الاستثمار الغابوني وكذلك القوانين القطاعية المختلفة في مجالات الأنشطة المعنية بالدراسة لا تنشئ ترتيبًا تفضيليًا بين المستثمرين المحتملين، فإنه يجب ملاحظة أن رواد الأعمال الصينيين لا يترددون في إنشاء تفضيل من خلال لعبة خفية جدًا تتمثل في دفع عمولات غالبًا ما تُقيم بمعدلات تقارب 02 . لوران ديلكورت: يقدم الصينيون ما يسمونه صفقات رابحة
للطرفين - للقادة الأفارقة. الذين يكونون سعداء جدًا بأن هذه الدبلوماسية الجديدة خالية من الأخلاق التي كانوا يعتبرونها غالبًا منافقة ومحرجة للأعمال . 9 هل تعلن قمم الصين-إفريقيا عن جغرافيا سياسية عالمية جديدة؟
زاڤييه أورغان؛ المعهد الفرنسي للجغرافيا السياسية - ماجستير 01 السوق الأفريقية رقم 8، خاص بالغابون، إصدار 0102 ص. 12

61 بانوراما القطاعات الرئيسية التجارة والاستثمارات الصينية في إفريقيا: تشكل الاستثمارات والعلاقات التجارية والمساعدات بناء الطرق، السدود، المباني العامة... من الصين جزءًا من حزمة تم التفاوض عليها مع الدول الأفريقية بشكل عام ومع الغابون بشكل خاص. . بانوراما القطاعات الرئيسية -1. القطاع الغابي السياق وفقًا للإدارة الغابية، تغطي الغابة 22
مليون هكتار، منها 41 مليون في المجال الدائم للدولة و8 ملايين هكتار في المجال الريفي المناطق المخصصة للغابات المجتمعية، ومناطق الصيد والسمك، إلخ . ينقسم المجال الدائم للدولة إلى 01 ملايين هكتار من غابات إنتاج الأخشاب و4 ملايين هكتار من المناطق المحمية. تظهر الجردات حول الموارد الغابية التي أجريت في عام 0991 أن البلاد تحتوي على حوالي 004 نوع معروف،
ولكن يتم استغلال حوالي ستين نوعًا فقط مع هيمنة كبيرة لنوعين؛ الأوكومه، وإلى حد أقل، الأوزيغو. تمثل هذه الأنواع حوالي 04 إلى 05 من الإنتاج الكلي من الأخشاب. ومع ذلك، يُقدّر احتياطي الأوكومه، الأكثر تداولاً، بـ 031 مليون م3، بينما يُقدّر إجمالي إمكانات الأخشاب بحوالي 004 مليون م3 21. لقد كانت الغابة لفترة طويلة تشكل أغنى ثروة اقتصادية وطنية قبل أن
تتفوق عليها النفط في أوائل السبعينات. حتى اليوم، في سعيها لتنويع اقتصادها، كتعويض عن انخفاض الموارد النفطية، تعتمد الدولة الغابونية على إعادة تقييم قطاع الأخشاب، الذي يعد ثاني أكبر مصدر للتوظيف بعد الدولة، حيث يعمل فيه حوالي 000,41 شخص شيفالييه وآخرون، 9002 . في عام 7002، شهد قطاع الأخشاب نموًا قويًا في قيمته المضافة. حيث سجلت زيادة بنسبة 22 ،
مرتفعة من 9.091 مليار فرنك أفريقي في 6002 إلى 9.232 مليار فرنك أفريقي في 317002. لا شك أن الاستغلال

الغابي قد حقق فوائد كبيرة لشركات الاستغلال الغابي، وأن الدولة قد زادت مع مرور الوقت من حصتها من هذه الإيرادات من خلال الضرائب، والإيجارات، إلخ. ومع ذلك، فإن تخصيص الامتيازات الغابية قد خدم أيضًا الاتجاهات الزبائنية للحكومة 41 كما تم تسليط الضوء عليه

في تقرير □ □ □ في عام 3002؛ □في الغابون، تم اكتشاف مؤخرًا أن الرئيس بونغو، وعائلته، وكل وزير مهم في الحكومة كان لديهم امتيازات غابية، ولكن جميعهم قد أغفلوا دفع الضرائب المفروضة وبالتالي كانوا يعملون في حالة من عدم الشرعية □. تم تخصيص المنطقة الساحلية للمواطنين، مما سمح للشخصيات المحلية بالعيش بشكل مريح من خلال تأجير امتيازاتهم للاستغلال للأجانب

□الإيجار □ 51. استجابةً للمتطلبات الإقليمية والدولية للإدارة المستدامة والصحية للموارد الغابية □هدف 0002 من

ع□وم□ج□م ت□اي□ن□ي□ع□س□ت□ل□ا ي□ف ن□وب□اغ□ل□ا ت□أدب ، □...1992 وي□ر رم□ت□ؤم ، □ □ □ □ □ □ □ □ □ ن□م ب□ر□اق□ت□ل□ا ة□ط□خ ، □ □ □ □

من الإصلاحات على قانونها الغابي القديم □القانون 10 □28 □ لتصل إلى إصدار قانون 610 □1002 الذي يحمل قانون الغابات في الجمهورية الغابونية في نهاية ديسمبر 1002. يشجع

هذا القانون على الإدارة المستدامة للغابات، وتصنيع قطاع الأخشاب، والحفاظ المستدام على الموارد، وزيادة مشاركة المجتمعات المحلية في إدارة الموارد المعنية. أظهرت الغابون التزامًا كبيرًا بمسار الاستدامة فيما يتعلق بإدارة مواردها الطبيعية. وذلك بشكل خاص من خلال الإدارة الغابية وإنشاء المتنزهات الوطنية. لضمان إدارة غابية مستدامة، تؤكد الغابون على إنتاج

خطط الإدارة لكل امتياز، حيث تعتبر هذه الخطط العنصر الأساسي في التشريع الغابي الغابوني. التحدي البيئي في الغابون مرتبط بتحديات اقتصادية واجتماعية. قررت الغابون تنويع اقتصادها، ويعتبر الاستغلال الغابي عنصرًا استراتيجيًا في هذا التنويع. يعتزم الحكومة بشكل خاص دفع المزيد من التحويلات للأخشاب، لخلق وظائف وزيادة القيمة المضافة من خلال الحظر التام لتصدير

الأخشاب الخام □الخشب □ في مايو 0102 □. في النهاية، تعتمد البلاد من خلال قانونها الغابي لعام 1002 أيضًا على مساهمة المستغلين الغابيين في تطوير المجتمعات المحلية واحترام حقوقهم في استخدام الغابة. كل هذا يتم تفعيله من خلال خطة الإدارة. تجعل الاتجاهات الحالية من الغابة الغابونية □إمكانًا لا غنى عنه للنظام البيئي الإقليمي، وأصلاً اقتصاديًا حقيقيًا

للبلاد □. تفرض الخطوات نحو انضمام الغابون إلى عمليات الحكم الرشيد في الغابات و □أو مكافحة الاستغلال غير

ي للأخشاب وتجارته □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ أو مكافحة الاحتباس الحراري □ □ □ □ □ على البلاد اعتماد إصلاحات في استغلال مواردها من أجل توعية وتحمل المسؤولية للجهات المختلفة المعنية بإدارة هذا القطاع بشكل مستدام. اليوم، يتعين على جميع المستثمرين الجدد في قطاع

الغابات وغيرهم من حاملي التراخيص الغابية الالتزام أمام الدولة بتقديم خطة إدارة خلال السنوات الثلاث □3 □ من

اتفاقيات الإدارة المؤقتة للاستغلال والتحويل □ □ □ □ □ □. تم توقيع معظم هذه الاتفاقيات بين 2002 و5002. 51 □ □ □

□19 و25 □00 المملوكة لور غولغا غوندجوت. □المزارع □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □

71 بانوراما القطاعات الرئيسية التجارة والاستثمارات الصينية في إفريقيا: بعد عشر سنوات من إصدار هذا القانون الغابي الجديد، من الواضح أن وضع الإدارة الغابية، الذي يُعتبر أساسًا لإدارة مستدامة للموارد الغابية، والذي تم الإشادة به من قبل الغابون، يواجه صعوبة في الانطلاق. الهدف الذي يسعى إليه الحكومة لوضع جميع الغابات الإنتاجية تحت الإدارة المستدامة، أي

حوالي 31 مليون هكتار، لا يزال بعيد المنال. حتى الآن، تمتلك 31 امتيازًا فقط خطة إدارة، أي 6.3 مليون هكتار، و63 امتيازًا غابيًا آخر، حوالي 2.6 مليون هكتار، قد تم توقيع اتفاقيات مؤقتة للإدارة والاستغلال والتحويل □ □ □ □ □ □ لها، وقد انتهت صلاحية بعضها بالفعل. تظهر نتائج البحث الوثائقي والملاحظات المباشرة المستوى الهامشي لمشاركة معظم الشركات الغابية في

إعداد خطط الإدارة. ومع ذلك، إذا كانت بعض الامتيازات تسعى إلى ضمان تطبيق المتطلبات التي وضعتها الحكومة، فإن البعض الآخر، مثل الشركات الصينية، يُعرف بأنها من بين الطلاب السيئين في □لعبة □ الإدارة. بالطبع، فإن قصور المشغلين والمستثمرين في القطاع الغابي مرتبط أيضًا بتنفيذ النصوص القانونية من قبل السلطات □العديد من المواد تفتقر إلى نصوص تطبيقية □. تساهم

غياب العقوبات ضد المشغلين وغياب التصريحات بشأن دور السلطات في وضع غير مشرف. بدلاً من معالجة المشاكل

في القطاع الغابي، تواصل الحكومة الغابونية دعوة الصينيين للاستثمار أكثر في البلاد 61. الهدف في هذا القسم من دراستنا هو تسليط الضوء على خصائص الشركات الغابية ذات رؤوس الأموال الصينية، أولاً على المستوى العام، من خلال تقديم طريقة تأسيسها، وموقعها،
ومساحتها، ثم سنقوم بإجراء تشخيص لتأثيرها على البيئة ووسائل عيش المجتمعات المحلية من خلال تحليل قدرتها على احترام المعايير التنظيمية. تقرير الدراسة حول المصالح الصينية في قطاع الأخشاب في الغابون الذي تم تكليفه من قبل في يونيو 0102، يحتوي على عدد كبير من المعلومات والبيانات الحالية حول ممارسات الشركات الصينية. ستظهر جزء كبير من هذه المعلومات
في هذا الجزء من تقريرنا لأنها تأتي من الوثائق المتاحة للجمهور في تقارير الأنشطة والدراسات وعلى مواقع الإنترنت المختلفة. 61 خطاب رئيس الوزراء الغابوني خلال المنتدى الاقتصادي الغابون-الصين من 92 13 يونيو 0102 في شنغهاي:

91 بانوراما القطاعات الرئيسية تقييم وإدارة التوازنات بين الاقتصاديات الوطنية، ووسائل العيش المحلية، والنظم البيئية الغابية مشاركة الشركات الصينية في الاستغلال الغابي في الغابون. طريقة تأسيس الشركات الغابية الصينية وموقعها تتبع إقامة شركة في منطقة معينة بعض المتطلبات والحقائق المحلية. فيما يتعلق بالشركات الغابية في الغابون، تتطلب إقامتها الامتثال
المسبق للأحكام القانونية والتنظيمية 71 المحددة، وهي: وجود رقم تسجيل في السجل التجاري؛ وجود ضمان بنكي من البنك الذي تتواجد فيه؛ امتلاك رخصة سارية المفعول؛ التسجيل لدى الإدارة الضريبية رقم التعريف الضريبي ؛ التسجيل لدى الضمان الاجتماعي رقم تسجيل صندوق الضمان الاجتماعي الوطني ؛ امتلاك إيصالات دفع الاشتراكات العمالية؛ التسجيل لدى
الإدارة الغابية المادة 101، 201 من القانون الغابي . لذا، للحصول على ترخيص الاستغلال الغابي، كان يتعين على المستغلين تقديم طلب إلى وزارة المياه والغابات للحصول على تراخيص مخصصة لاستغلال الغابات، بعد تحديد مجالات اختصاصهم مسبقًا. كانت جودة العناصر الواردة في هذا الطلب تمنحهم الحق أو لا تمنحهم في التراخيص المطلوبة. عندما بدأت الشركات الغابية الصينية
في التأسيس في الغابون حوالي عام 5991، اقترحت الإدارة المسؤولة عن الغابات تعليق منح التراخيص بناءً على طلب بسيط لصالح المناقصات من أجل مزيد من الشفافية. ينص القانون الغابي الجديد الآن على ثلاثة أنواع فقط من التراخيص، وهي ، ، و . الآن، يتم توجيه أي طلب للحصول على امتياز غابي تحت الإدارة المستدامة، مختصر ، إلى الوزير المسؤول عن المياه
والغابات عبر رئيس التفتيش الإقليمي للمياه والغابات الذي تتبع له المنطقة المعنية المادة 601 . ومع ذلك، فإن الانتقال من الضرائب الغابية من 8 فرنك هكتار إلى 006 فرنك هكتار يبقى عاملاً مهمًا للعديد من الشركات الصينية في الحصول على التراخيص الغابية. في الواقع، وجد المواطنون الحاصلون على تراخيص غابية أنفسهم غير قادرين على تحمل الضرائب الغابية التي
كانت غالبًا ما تصل إلى عدة ملايين. سمحت خيارات النقل، والإيجار، والشراء المصرح به بموجب القانون للصينيين بالحصول على تراخيص تم بيعها في الغالب من قبل المواطنين الجدول 1 . تزيد هذه الحالة من وجود المستثمرين الصينيين في قطاع الأخشاب، دون 71 المصدر:

02 بانوراما القطاعات الرئيسية التجارة والاستثمارات الصينية في إفريقيا: ومع ذلك، يبدو أن هناك نفس الحماس في إدارة الغابات. حيث تستثمر الشركات الصينية في المنطقة 1، المخصصة للمواطنين هوا-جيا؛ ، ... . كان العامل الآخر المهم الذي سهل اندماج الصينيين في القطاع الغابي الغابوني هو الحصول على الجنسية الغابونية، حيث يمتلك البعض منهم تصاريح غابات
مرتبطة المخصصة نظريًا للمواطنين، على الرغم من أنهم لم يبدأوا عملية الإدارة المقررة من قبل السلطة: وهذا هو الحال مع زانغ وو زونغ 78 30 الجدول 1: التصاريح الوطنية التي تم تأجيرها و أو شراؤها من قبل الشركات الصينية. المقاطعات نوع التصريح رقم التصريح المالك الإيجار الشراء أوغوي أو إيفيندو 02 20 ميلان مبوتي أ.
ودنيفـيإ وأ يوغوأ
20 إيباني مارتن أوغوي أو إيفيندو 91 00 نتسامي مارتين أوغوي أو إيفيندو 65 10 كيغوي

ي دوب وب م ول ام 03 ، 76 ودن ي ف ي إ وأ ي وغ وأ .د وك ن ي م 00 ، 42 ودن ي ف ي إ وأ ي وغ وأ ج دن وغ 91 ، 11 راوت س إ ت ن وك ل ي د ي ل ي ل ي س ت اب 02 ، 26 راوت س إ إستوار 25 ، 00 غوندجوت لورا أولغا إستوار 30 بونغوي جول هنري نجوني 40 ، 30 نتوتوم إيماني ج.ف. مويين-أوغوي 92 ، 39 بيليغ المصدر: جدول الجدول الزمني؛ 7002 بالإضافة خدمة رسم الخرائط

إلى شراء الشركات الصغيرة الغابونية من قبل بعض الشركات الصينية لدمجها في القطاع الغابي الغابوني، اختارت شركات أخرى شراء الشركات الأكبر، ومن بين الأمثلة الأكثر

اء مجموعة ليروي غابون في أبريل 9002 من قبل شركة الصينية بيلليغولي، 0102 ، وأخيرًا شركة غابون إكسبورت بوا التي تم شراؤها في 4 أغسطس من قبل مجموعة شينغيانغ مقابل 86 مليون يورو لمساحة 74.1 مليون هكتار من الغابات .

12 بانوراما القطاعات الرئيسية تقييم وإدارة التوازن بين الاقتصاديات الوطنية، وسبل العيش المحلية والنظم البيئية

الغابية في 51 يونيو 0102، بعد عودة 37 تصريحًا، لا تزال نتائجها في انتظار تجميد؟؟ ، يوجد حاليًا في الغابون 975 تصريحًا 0102 تشمل جميع التصاريح؛ 541 منها متاحة للشركات الآسيوية، مع 121، في أيدي الصينيين.

الجدول 2 فيما يتعلق بالشركات

الغابية المسجلة في السجل التجاري، تشير البيانات التي تم جمعها من وكالة ترويج الاستثمارات الخاصة إلى وجود حوالي عشرة شركات غابية صينية مسجلة لدى الجدول 2 قائمة الشركات المسجلة بالخط العريض بالإضافة إلى الشركات الكبرى المعترف بها من قبل الإدارة المسؤولة عن المياه والغابات. ومع ذلك، فإن هذه البيانات تتعلق فقط بالشركات المسجلة في

اعتبارًا من 8002، وبالتالي فهي ليست شاملة. بالإضافة إلى ذلك، يجب الإشارة إلى أن أيًا من هذه الشركات، وكذلك الشركات الأوروبية والغابونية، لا تمتلك الترخيص المهني للمياه والغابات المنصوص عليه في القانون، حيث لم يتم إصدار نص تطبيقي له. بالإضافة إلى شراء الشركات الصغيرة الغابونية من قبل بعض الشركات الصينية لدمجها في القطاع الغابي الغابوني، اختارت

شركات أخرى شراء الشركات الأكبر، ومن بين الأمثلة الأكثر إثارة هي شراء مجموعة ليروي غابون في 90 من قبل شركة الصينية بيلليغولي، 0102 ، وأخيرًا شركة غابون إكسبورت بوا التي تم شراؤها في 4 أغسطس من قبل مجموعة شينغيانغ مقابل 86 مليون يورو لمساحة 74.1 مليون هكتار من الغابات الجدول 2: الشركات الصينية المسجلة رسميًا

، ومساحاتها. المصدر: . . 0102 المجموعات الشركات عدد التصاريح المساحات الإدارية مجموعة - أوكاندجا 7 تصاريح 7 991 705 - مويلة 7 تصاريح 2 327 3 حي راص ت 3 وب م اك ي م - 037 50 4 حي راص ت 4 وم اغ وف - 552 165 7 وعات شاندونغ لونغشينغ و - 32 تصريحًا 32 904 701 - لمشكلة الحالية 7 تصاريح 7 945 723 - مجموعة - 32 تصريحًا 32 تصريحًا 683 مونت بيلي بوا 41 تصريحًا 41 5 48 453 تطوير الغابات غابون 3 مجموعة هوا جيا - جيا 1 تصريح 01 تصاريح من 11 001 000 شركة الغابات الصناعية في كولا-موطو 2 431 290

22 بانوراما القطاعات الرئيسية التجارة والاستثمارات الصينية في إفريقيا: المجموعات الشركات عدد التصاريح المساحات الإدارية هكتار غابون إكسبورت بوا-أسالا-شركة الأخشاب من كوتا 8 701 042 صناعة الغابات في 1 201 009 شركة غابونية للنقل واستغلال الغابات شركة ماتي-تجارة الأخشاب وب اغ ن وب اغ ن اوي ات . .

لولين شينغ يانغ الدولية للأخشاب من غابون وي وي لونغشينغ غابون الكل من أجل واحد تشو تشونغ تشينغ شيو جيه 3 إجمالي التصاريح المساحات المحتفظ بها 121 2 766 529 بيانات تم جمعها من معلومات أخرى تم الحصول عليها خلال المقابلات مع الأشخاص المعنيين من الوزارات والإدارات ، المعنية بإنشاء الشركات الغابية في جمهورية الغابون تكشف أنه إذا

كانت معظم هذه الشركات الغابية الصينية تستوفي معايير التأسيس ترخيص التجارة، رقم ، ... ، إلا أنه ليس بالضرورة أنها تدفع مستحقاتها للدولة. وفقًا للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فإن لديها 3 سنوات من المتأخرات 81 . بروسبير أوبام أوندو: تمتلك هذه الشركات ذات رؤوس الأموال الصينية مساحة إجمالية قدرها 2 448 318 هكتار، أي 11.52 من المساحة

الغابية المستغلة في هذا البلد. الشركات ليروي غابون، صنلي-صنري غابون من مجموعة الحكومية، النقل رة دولية و غابون هي الشركات الرائدة بأكثر من نصف هذه المساحة تقرير 0102 . هذه المساحة بلا شك أكبر بسبب العديد من الشركات الآسيوية التي غالبًا ما تمتلك رؤوس أموال صينية غير معلنة بيلليغولي، 0102 . تشكل هذه

الشركات، مع 92.51 من الصناعات الخشبية الموجودة في الغابون، المجموعة الثالثة من المشغلين في هذا القطاع، وأخيرًا، هم أكبر المصدرين للأخشاب الغابونية بحجم سنوي متوسط من الأخشاب يزيد عن مليون متر مكعب يمثل أكثر من 07 من الأخشاب الغابونية المصدرة الجدول 3 81 مقابلة مع المسؤولة عن الشركات الغابية.

32 بانوراما القطاعات الرئيسية تقييم وإدارة التوازن بين الاقتصاديات الوطنية، وسبل العيش المحلية والنظم البيئية

الغابية الجدول 3: تطور صادرات الأخشاب إلى الصين 0001 م3 . الفترة يناير فبراير مارس أبريل مايو يونيو يوليو أغسطس سبتمبر أكتوبر نوفمبر إجمالي 6002 54 45 29 35 28 401 64 45 301 79 69 231 859 7002 16 56 971 110 94 138 52 86 61 98 106 101

165 103 53 69 85 118 76 97 63 2009 1077 85 123 71 105 48 117 42 117 90 121 16 142 2008 1151 46 301 601 2011 0102 08 701 49 182 المصدر: وزارة الاستهلاك الصينية 0102 متاحة على

ي ص ل ا ة ي ب ا غ ل ا ت ا ك ر ش ل ل ي ن ا ك م ل ا ع ي ز و ت ل ل ة ب س ن ل ا ب ا م أ . . .

الأراضي الغابونية، فقد لوحظ تركيز في التنازلات الغابية ذات رؤوس الأموال الصينية، في مقاطعة

أوغوي إيفيندو لأن المنطقة مشهورة بوجود ثروة كبيرة من الأخشاب. بعض الشركات الصينية ، هوا-جيا... تجاور الحدائق الوطنية إيفيندو، موغانا، مينكيبي . النقاط الجغرافية التي أخذها موظفو في 8002 تظهر أن هذه الشركات توسع أنشطتها في المنطقة العازلة وحتى داخل الحدائق الوطنية. وقد سمحت المهمة الميدانية التي أجريت في يوليو 0102 بالشراكة مع مشروع رسم

الخرائط التشاركية بتأكيد نفس الملاحظات. وبالتالي، يقع قرية ميكوب داخل تصاريح و . ومع ذلك، ينص القانون بشأن الحدائق الوطنية ومدونة الغابات بوضوح على أن الأنشطة ذات التأثير البيئي المنخفض فقط على التربة والمياه والحياة البرية والنباتات يجب أن تتم في المناطق المحيطية للحدائق الوطنية، مما ينبغي أن يدفع إلى احترام صارم للمعايير المحددة في

القانون.

42 بانوراما القطاعات الرئيسية التجارة والاستثمارات الصينية في إفريقيا: الخريطة 1: التنازلات الغابية الصينية في الغابون المصدر: ؛ 0102 تحليل الخريطة أدناه يظهر أن طريقة الحصول على التصاريح الغابية الصينية الإيجار، الشراء... تحدد مواقعها على الأراضي الغابونية. تقع هذه التصاريح الغابية في معظم أنحاء البلاد، حتى في المنطقة 1 المخصصة

للمواطنين ، ولكن بشكل خاص بالقرب من الطرق الرئيسية لتسهيل نقل الأخشاب للتصدير.

52 بانوراما القطاعات الرئيسية تقييم وإدارة التوازنات بين الاقتصاديات الوطنية، وسائل العيش المحلية والنظم البيئية

الغابية الشركات الصينية في إدارة الغابات المستدامة الصينيون والاستدامة البيئية إن تنفيذ استغلال الغابات يؤدي بالضرورة إلى تأثيرات على البيئة التي تهدف إدارة الغابات إلى التخفيف منها. تعني الإدارة المستدامة للموارد الغابية إدارة تحافظ

على تنوعها البيولوجي وإنتاجيتها وقدرتها على التجديد وحيويتها وقدرتها على تلبية الوظائف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية ذات الصلة بشكل مستدام، دون الإضرار بأنظمة بيئية أخرى . المادة 71 من قانون الغابات . أيضًا، لكي يكون استغلال الغابات أقل ضررًا ممكنًا على البيئة، يفرض القانون الغابي الجديد على كل من المجال الغابي الدائم أن يكون لها خطة

إدارة تشمل جردًا بيئيًا، وخطة لتدوير القطع، وتوقعًا لإعادة التشجير المادة 02 . هذا القانون الجديد الذي لا يعترف إلا
اريح وهي: و و يتطلب الآن من كل يمتلك أن يصل
إلى إعداد خطة إدارة في غضون ثلاث سنوات من تاريخ توقيعها المادة 32 . بهدف إدارة جميع غاباته في المجال
الإنتاجي، يمتلك الغابون حتى اليوم
403,873,01 هكتار مشاركة في عملية الإدارة المستدامة، منها: 928,859,6 هكتار من الغابات مدرجة في عملية الإدارة
بفضل توقيع اتفاقيات مؤقتة للإدارة والاستغلال والتحويل من قبل بعض حاملي التصاريح من جهة؛
574,914,3 هكتار تم إعداد خطط إدارة معتمدة من قبل الإدارة الغابية، مما يشكل بالتالي غابية تحت
الإدارة المستدامة من جهة أخرى.
تار تستفيد من شهادة ، منها ثلاث 3 من واثنتان 2
و يف ةدايرلا عقوم لتحي نوباغلا ناك اذإ . 2008 تاباغلا ةلاح نم
أفريقيا، في الالتزام بعملية إدارة التصاريح الممنوحة، فإن التزام العديد من الشركات لا يتحقق في الواقع ويثير الشكوك
حول الاستدامة التي يسعى إليها قانون الغابات. من الناحية القانونية،
لم تعد عمليات الإيجار موجودة، ومع ذلك، تستمر الشركات الصينية في استخدامها مع استغلال المستثمر الصيني
تلا يتح وأ ةيسنرفلا لاومألا سووُر تاذ ةكرشلا نم حيراصت ةرشع -
ستغل تصاريح . وفقًا لممثل - الذي تم استجوابه، تخطط الشركة لشراء . عند إجراء ملاحظة دقيقة
على الأرض، يتضح أن هذه الضعف شائعة جدًا في التصاريح الصينية. 91
استغلال وإدارة مستدامة للغابات في وسط أفريقيا الجزء الثاني، الفصل 8، الصفحة 581، السطر 1 الفقرة 2
-- 52 من 34 --
62 بانوراما القطاعات الرئيسية التجارة والاستثمارات الصينية في أفريقيا: في الواقع، تشير التحليلات الوثائقية
والملاحظات الميدانية إلى أنه على مساحة إجمالية تبلغ 318,448,2 هكتار من الغابات المملوكة للصينيين، لم يتم إعداد
خطة إدارة معتمدة من قبل الإدارة الغابية إلا لـ 239,818 هكتار، بينما يتم استغلال الباقي على أساس انظر
الجدول 2 . أوبام أوندو:
تظهر الشركات ذات رؤوس الأموال الصينية في الواقع، قلة الاهتمام بالالتزام طواعية في عملية الإدارة . الأبحاث
الوثائقية المتعمقة حول الممولين لتنفيذ الخطط المعتمدة التي تمتلكها هذه الشركات تثبت أنها إما من عمل الإدارة في
ام 1002 في إطار مشروع الخطط التجريبية للإدارة و أو حتى من حاملي التصاريح السابقين
ذ عمو . ،
د المسؤولين في - ، تم تقديم خطة إدارة في فبراير 0102 للمصادقة،
وحتى اليوم هم في انتظار المعلومات. إن تأخر الشركات الصينية الموقعة على في إنتاج خطة إدارة لتصاريحها
يثير تساؤلات حول احتمالات انتهاك قانون الغابات. وهكذا، كما يشير تقرير مهمة في سبتمبر 8002 حول
 و في ، تستغل
هذه الشركات الخشب الموجود خارج الحدود ومع ذلك تمتلك خطة إدارة معتمدة. في الوقت نفسه، لا تبدو هذه
ت مختلفة جوهريًا عن تلك التي يمارسها مشغلون آخرون في القطاع. - - ، ،
الغتسال رطقلا نم ىندألا دحلا نود باشخألا لالغتسا يف نوموتم مهرودب مه
،ةقرطملا بايغ ،ةيلصألا قئاثولا صقن لثم ةعونتم ةيلايتحا تاسرامو
وزيادة الوزن في السندات ، 0102 ، 02. إن التأخير في إعداد خطة إدارة الشركات الصينية الموقعة على
وفقًا لـ . . ، 0102: هو استراتيجية إرادية وضعتها الشركات الصينية تتمثل في قطع أكبر قدر ممكن من
ب قبل انتهاء صلاحية . إلى ذلك، يجب إضافة أن استغلال غابية يتطلب بالضرورة تركيب
بعض البنى التحتية مساكن الموظفين، مصانع
التحويل، طرق التي بدون خطة إدارة يمكن أن تكون ضارة بالبيئة. في الواقع، يفتح الشبكة الطرقية التي تتطور حول
الاستغلالات الغابية، طرق وصول إلى مناطق كانت بعيدة في السابق تغذي اليوم تجارة لحوم الغابة. على الرغم من أن
النصوص التنظيمية لقانون الغابات القانون 610 1002 المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات إلزامية لجميع
المشغلين منذ عام 5002، إلا أن
الشركات الغابية الصينية تواجه صعوبة في تطبيقها. من التحليل الذي تم إجراؤه على الوضع 02 أرموند بروسبر أوبام
أوندو: دراسة حول وزن وتأثير نشاط الشركات ذات رؤوس الأموال الصينية في قطاع الأخشاب الغابونية

72 بانوراما القطاعات الرئيسية تقييم وإدارة التوازنات بين الاقتصاديات الوطنية، وسائل العيش المحلية والنظم البيئية الغابية إدارة التصاريح الصينية، يتبين أن الإدارة لا تقوم بدورها، بسبب نقص الصرامة في تطبيق النصوص التنظيمية. الملاحظات التي تم إجراؤها، على الرغم من المحاضر العديدة التي أعدها المفتشون الإقليميون للإدارة المسؤولة عن الغابات حول انتهاكات

الصينيين، نادرًا ما يتم فرض العقوبات عليهم. حتى اليوم، لا تزال معظم الموقعة من قبل الصينيين منتهية، ومع ذلك، تواصل الشركات أنشطتها بهدوء تحت نظر الإدارة. الجدول 4: الشركات الغابية الصينية المشاركة في الإدارة المستدامة المصدر ، 8002 الشركات المساحة المملوكة هكتار المساحة التي يتم إدارتها أو قيد الإدارة المساحة غير المُدارة الملاحظات 1-

يد يف عيقوت مت 409,107 409,107
ع أدبت مل ةرادإلا لامعأ 2008 ربمفون يف عيقوت مت 695,255 695,255 -
س 3- 332,083 332,083 تم توقيع في نوفمبر 6002 ويناير 7002؛ أعمال الإدارة لم تبدأ
على الأرض باستثناء خطة الإدارة لمك التي تم تقديمها في فبراير 0102 4-
33 000,801 تمت الموافقة على خطة الإدارة في 9991 وهي قيد المراجعة 5 -
108,000 438,386 تادرج ةرادإلا ديق ذيفنتلا 6 -
438,386 102,900 أدبت مل ةرادإلا لامعأ ىلع ضرألا 7 - -
102,900 عيقوت مت يف 2004 رياني يف
092,431 043,1 تمت الموافقة على الجرد في يونيو 6002 تمت الموافقة على خطة الإدارة في أبريل 9002 8
2,025,881 818,932 2,844,813 يلامجإلا ةرادإلا ةطخ ذيفنت مت 576,642 576,642

82 بانوراما القطاعات الرئيسية التجارة والاستثمارات الصينية في أفريقيا: الشركات الصينية والاستدامة الاجتماعية: إن عدم وجود خطة إدارة لدى شركة غابات يؤدي بالضرورة إلى عواقب على المستوى الاجتماعي. في الواقع، عند منح تصريح استغلال لشركة، يجب إبلاغ جميع الأطراف المعنية بإدارة الموارد الغابية في هذه المساحة لتأسيس دفتر شروط لتعزيز حقوقهم العمال،

المجتمعات المحلية . في مادته رقم 152، يحدد القانون 610 1002، لتعزيز الجانب الاجتماعي لسياسة الإدارة المستدامة، يتم إنشاء مساهمة مالية، يتم تمويلها من قبل حاملي هذه لدعم أنشطة التنمية ذات المصلحة العامة التي تبدأها تلك المجتمعات. يتم تحديد طبيعة ومستوى هذه المساهمة من قبل دفتر الشروط التعاقدي المرتبط بكل . تُترك إدارة هذه

المساهمة لتقدير الجمعيات التمثيلية للمجتمعات المعنية . توصي هذه المادة كل مشغل لديه أنشطة في الكتل القريبة من المجتمعات القروية، بالمشاركة في تنفيذ الأنشطة المجتمعية المختلفة بناء الطرق، المدارس، المراكز الصحية ومشاريع أخرى ، تحت إشراف السلطات المختصة. على الأرض، لا يزال آلية دفتر الشروط المنصوص عليها في قانون الغابات التي تتطلب من الشركات

الغابية تنفيذ الأعمال والخدمات ذات المصلحة العامة لصالح المجتمعات المحلية غائبة إلى حد كبير. نظرًا لأن دفتر الشروط مدرج في خطة الإدارة، فإن عدم وجود هذه الأخيرة خطة الإدارة ونقص الإشراف على هذا القانون من خلال نص تطبيقي يعاقب السكان. لم تبدأ غالبية الشركات الغابية ذات رؤوس الأموال الصينية الموقعة على حتى الآن الأعمال الميدانية، وبالتالي،

لا تمتلك أي دفتر شروط يربطها بالقرى المجاورة لتصاريحها. ونتيجة لذلك، فإن مساهمتها في التنمية الاجتماعية تظل غير موجودة. تبدو ممارسات الشركات الصينية التي تمتلك خطة إدارة معتمدة من الإدارة غير متوافقة مع القانون. على المثال، شركة التي تقع تصاريحها بالقرب من قرية على بعد بضعة كيلومترات من قد اعتمدت سياسة موجهة شخصية

لمساعدة المجتمع. وبالتالي، تختار في القرية الأشخاص الذين ستساعدهم، على سبيل المثال، في توفير الكهرباء. الشركة الصينية الوحيدة التي تحاول التميز من خلال الالتزام بالمعايير الاجتماعية هي ، ووفقًا للسكان الذين تم مقابلتهم ، فإنها تقدم بشكل دوري مساهمات للقرى المحيطة بتصاريحها الغابية، حتى وإن يفضل الصينيون القيام بكل شيء بأنفسهم

□الصيد، الزراعة، زراعة خضرواتهم، مما يعيق قليلاً التنمية الاقتصادية لقريةنا □. أوبام أوندو؛ 0102: □فيما يتعلق
بالوظائف، لوحظ أن الشركات الصينية تسعى إلى

92 بانوراما القطاعات الرئيسية تقييم وإدارة التوازنات بين الاقتصاديات الوطنية، وسائل العيش المحلية والنظم البيئية
الغابية تكتب في تعزيز توظيف الصينيين . في الواقع، باستثناء بعض الشركات مثل □ □ □ □ □ □ □ □، التي تعود أصول
رؤوس أموالها إلى أوروبا، أو □ □ □ التي تتمتع بنسبة عالية من الموظفين الغابونيين □08 □ □ مقارنة بالأجانب بما في ذلك
الصينيين □02 □ □، فإن

جميع الشركات الصينية الأخرى توظف أساسًا مواطنيها وتوظف عددًا هامشيًا من الغابونيين. تؤكد المجتمعات في
□ □ □، □ □ □ □ □ □، □ □ □ □ □ □ □ □ □ الواقعة داخل ومحيط ترخيص □ □ □، أن لديهم وصولاً حرًا إلى الموارد الطبيعية
التي تشكل وسائل عيشهم. ومع ذلك، فإن غياب خطة الإدارة لا يسمح بالتنفيذ الكامل للمادة 752 من قانون الغابات،
لأنه من خلال خطة الإدارة يجب على

الشركات الغابية تخصيص مساحات للسماح للمجتمعات بممارسة حقوق استخدامها. الجدول 5: الموظفون العاملون
ية الصينية. الشركات الموقع الموظفون المعدات 1- □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ -
ى 10 - تانحاش 5 - تارطاق 50 يﻦوباغ 200 □
□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □- □ □ □ □ □ □ □- □ □ □ □- □ □ □ □ □ ، □ □ □ □ □ □- □ □ □ □ □ □ □ □ و
ين أوجو عدة مئات، أغلبهم غابونيون - 4- □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ -551 موظف، منهم: 031 غابوني، 02 صيني و 5
غرب أفريقيا 5 جرارات-4 شاحنات- 1 شاحنة نقل- 8 قاطرات. 5 - □-
□ -6 □ □ □ □ □ □ □ - □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □
□ □
اغ مهنم ،اًفظوم 500 □ □ □ □ □ □ □ □وجوأ نييوم □ □ □ □ □ □- □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ -8 □ □ □ □-
□ □ □ 2010

الشهادات. الالتزام بإعداد خطة إدارة لأي امتياز تم الحصول عليه □يعتبر □ حافزًا للانتقال إلى شهادة الشركات الغابية12
تاسرامملا نم تاباغلا ةداهشلا يمحت ،تاونس رشع يلاوح لبق ترهظ □2006 ، □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □
التدميرية لاستغلال الخشب. تهدف إلى أن تكون علامة جودة،
تسمح بإعلام المستهلكين بأن منتجًا خشبيًا أو ورقيًا يأتي من غابات مُدارة بشكل صارم وفقًا للمعايير البيئية والاجتماعية.
على عكس عملية الإدارة التي تعتبر قيدًا تنظيميًا، فإن الشهادة هي خطوة طوعية تتخذها الشركات الخاصة نفسها لإثبات
التزامها بالإدارة المستدامة للغابات. إن تنفيذ تدابير مختلفة، رغم أنها منصوص عليها في قانون الغابات، مثل خطط
الإدارة من

قبل الشركات الصينية الموجودة في الغابون، لا يزال صعب التقدير. يبدو أنه من الصعب بالتالي تقديم افتراضات حول
التزامهم الطوعي بالشهادة. علاوة على ذلك، فإن هذا الالتزام لا يزال يتعلق بعدد قليل جدًا من المشغلين في الغابون.
الجدول 6: عدد الامتيازات الغابية المعتمدة أنواع الشهادات عدد الامتيازات المساحات □هكتار □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ 1 675
642 □ □ □ 4 1 304 963 □ □ □ □ 0
0 إجمالي الغابات المعتمدة للإدارة المستدامة 5 1 188 506 □ □ □ 3 226 993 □ □ □ □ □ 0 0 إجمالي الامتيازات التي
تمتلك شهادات قانونية 3 226 993 المصدر: حالة الغابات 8002 في الآونة الأخيرة، يقوم الحكومة الصينية باتخاذ
إجراءات لصالح إدارة مستدامة للنظم البيئية في البلدان التي تستثمر فيها. وقد وضعت الحكومة الصينية دليل سلوك
جيد موجه للشركات الغابية الصينية،
لتوجيهها نحو استخدام رشيد ومستدام للموارد المستغلة. ومع ذلك، يمكن تفسير هذا الحماس من خلال حقيقة أن بعض
دول إفريقيا الوسطى التي تعمل فيها شركات برؤوس أموال صينية هي بالفعل موقعة على اتفاقيات الشراكة الطوعية
.377.ص ؛ىطسولا ايقيرفإ يف تاباغلل ةمادتسم ةرادإو لالغتسا 21 .يبوروألا داحتالا عم □ □ □ □ □ □

الغابية أيضًا، فإن توقيع □ □ □ من قبل الغابون يعني أن الخشب المصدر، المُعالج والمُباع في أوروبا يجب أن يخضع لـ
□العناية الواجبة □، أي أن المستورد يجب أن يثبت قدر الإمكان أنه لديه أنظمة تسمح له بالتأكد من قانونية شحناته □ما

لم يكن لدى البلد
تفاق فعال، وفي هذه الحالة، يُعتبر الحصول على الإمدادات من بلد نظامًا كافيًا . تخمين حول إزالة
الغابات: تُفهم إزالة الغابات أو قطع الأشجار هنا على أنها الانتقال من مساحة غابية إلى مساحة غير غابية. : تشهد
الغابات في حوض الكونغو معدلات إزالة غابات منخفضة نسبيًا، تقل عن 5.0 للفترة 0002 5002. تأتي هذه الحالة في
تناقض مع الغابات
الاستوائية الرطبة في أمريكا الجنوبية وآسيا، حيث تقترب معدلات إزالة الغابات لنفس الفترة من 37.1 و 92.1 على
التوالي. تشير البيانات إلى أن توسيع المساحات الغابية المستغلة في الغابون مصحوب بإزالة غابات ملحوظة، وخاصة
تقليص المساحة الغابية. في الواقع، فإن التخبط في الإدارة الغابية في الغابون يترك المجال لاستغلال الخشب بشكل
غير معايير. الجدول 7: تطور
المساحة الغابية في الغابون وإزالة الغابات المصدر: ، 0002 وفقًا للإدارة المسؤولة عن الغابات، فإن إزالة الغابات
محدودة نسبيًا في الغابون. التقديرات الأكثر حداثة، المستمدة من المرصد الغابي في إفريقيا الوسطى ، التي
أعدت للفترة 0991-0002، تقدر إزالة الغابات الصافية بـ 21.0 . لا تسمح الأبحاث المختلفة التي أجريت خلال هذه
الدراسة بتقديم
افتراضات موثوقة حول مستوى إزالة الغابات الناتجة عن الأنشطة الصينية. ومع ذلك، إذا لم يتم اتخاذ أي إجراء لجعل
هؤلاء الأخيرين يلتزمون بالمعايير البيئية، يمكن أن نخشى تدهور البيئة لأن الأشخاص الذين تم مقابلتهم يؤكدون أن
الصينيين يستغلون جميع الأنواع، حتى تلك التي تخلت عنها الشركات الأخرى، أحيانًا خارج حدود تصاريحهم. في الختام،
يجب الإشارة إلى أن
العديد من الشركات ذات رؤوس الأموال الصينية تواجه صعوبة في التوفيق بين احتياجاتها الاقتصادية واحتياجات البيئة
والمجتمعات المجاورة للمواقع الغابية المستغلة. ليس فقط أنها تفتقر إلى الإرادة
-- 13 من 34 --
23 بانوراما القطاعات الرئيسية التجارة والاستثمارات الصينية في إفريقيا: للمشاركة الكاملة في لعبة الإدارة على الرغم
من اتفاقيات الموقعة، ولكنها تشارك بشكل ضعيف في الاقتصاد الوطني، بسبب تصدير الغالبية من إنتاجها
06 من إنتاج القوائم واستخدامها التفضيلي للأدوات والعمالة الصينية. ومع ذلك، مع الحظر التام على تصدير القوائم
الغابونية الذي تم
الإعلان عنه في 0102، يبقى أن نرى مستقبل بعض الشركات ذات رؤوس الأموال الصينية. يشير عدد كبير من
المستجيبين إلى أنه ليس فقط الصينيين هم من يتخذون اختصارات في إدارة امتيازاتهم الغابية. حتى لو كان من الواضح
أن الفاعلين الآسيويين يرتكبون المزيد من الأخطاء مقارنة بالفاعلين الفرنسيين، على سبيل المثال، فإنه سيكون دائمًا
خطأ تحليليًا أن نقطع بأن جنسية شركة
ما تحدد سلوكها في الغابون. يجب أن تأخذ الاستراتيجيات الناجحة لمكافحة إزالة الغابات هذه الديناميكيات في
الاعتبار22 . -2. القطاع المعدني القطاع المعدني في الغابون غير متطور. الشركة التعدينية الوحيدة التي قامت بعملية
اق في هذا القطاع هي الشركة الفرنسية ، التابعة لـ . تستخرج المنغنيز في
موندا منذ عام 3591 وهي حاليًا
ي أكبر منتج للمنغنيز في العالم بإنتاج قدره 52.3 مليون طن في عام 8002. . . على الرغم من أنه
هو الذي أثار الكثير من الجدل وجذب انتباه الرأي العام الوطني والدولي بعد تصعيد منظمات المجتمع المدني الغابوني
للاحتجاج على الطابع اللئيم والضار للمشروع المستقبلي لاستغلال منجم الحديد في بيلينغا من قبل مستثمر صيني، فإن
القطاع المعدني بشكل عام
يأتي في المرتبة الثانية بين القطاعات التي تتلقى رؤوس الأموال الصينية في الغابون. في الواقع، حتى الآن، هناك
مشروعين فقط من الاستثمارات الصينية على جدول الأعمال في القطاع المعدني في الغابون. ومع ذلك، يجب التأكيد
على أنه لم يبدأ أي منهما. لا تزال في مراحل التفاوض والتحضير. مع الحديد في بيلينغا كان مشروع استغلال
رواسب الحديد في جبال بيلينغا في
شمال شرق البلاد موضوع نقاشات حادة منذ أن تم منح الامتياز لشركة الصينية شركة التعدين في بيلينغا
بعد مناقصة غير شفافة، خسرت الشركة البرازيلية
، وهو قرار أثار الكثير من الجدل. وفقًا للدولة الغابونية 22 ، جوانا؛ بيرك، كريستوفر وجيانغ،
وينران 9002 . الشركات الصينية في

33 بانوراما القطاعات الرئيسية تقييم وإدارة التوازنات بين الاقتصاديات الوطنية، وسائل العيش المحلية والنظم البيئية الغابية حسناً، كانت قرار اختيار كوميبيل مدفوعة بعاملين: 1- تم اعتبار التمويل الصيني أكثر استقرارًا، لأنه جاء من بنك حكومي. 2- شملت الجهة الصينية المزيد من البنية التحتية في عرضها ميناء، سكة حديد وسد هيدروليكي . بصرف النظر عن هذا الدافع
الرسمي، انتشرت العديد من الشائعات. إحدى الادعاءات تدعي أن رشاوى بملايين الفرنك الإفريقي تم تسليمها كل أسبوع للمسؤولين الحكوميين في الغابون. كما زُعم أن جاك شيراك، الرئيس الفرنسي السابق، تدخل لصالح الصينيين لمنع البرازيليين من الحصول على عقود في الغابون. جانسون، يوهانا، بورك، كريستوفر وجيانغ، وينران 9002. شركات صينية في الصناعات الاستخراجية في
الغابون وجمهورية الكونغو الديمقراطية،
 2009 11
على أي حال، وبغض النظر عن الأسباب، فإن الواقع اليوم هو أن الامتياز قد تم منحه لكوميبيل لمدة 52 عامًا. عندما تبدأ المنجم في العمل، من المتوقع أن تصل الإنتاجية إلى 03
ألف طن سنويًا. من المهم أن نلاحظ أنه في البداية، كانت تكلفة المشروع مع جميع الاستثمارات في البنية التحتية تبلغ 3 مليارات دولار أمريكي. كان من المقرر أن يتم توفير التمويل لكوميبيل من قبل بنك التصدير والاستيراد الصيني
م اع ي ف ة ي ن ف ل ا ت ا س ا ر د ل ا ل ي ب ي م و ك ت ه ن أ ا م د ن ع ، ك ل ذ ع م و . ط و ر ش م ض ر ق ل ك ش ى ل ع
9002، ارتفعت تكلفة تطوير المنجم والبنية التحتية
إلى 9.5 مليار دولار أمريكي. تم اعتبار ذلك كثيرًا من قبل الرئيس علي بونغو، الذي قدم في مايو 0102 اقتراحًا جديدًا لرئيس شركة خلال زيارة إلى الصين. حاليًا، يجب على الطرفين إعادة التفاوض بشأن شروط العقد لملف بيلينغا.
ص ي ص خ ت ة ي ن و ب ا غ ل ا ة م و ك ح ل ا ر ا ي ت خ ا د ا ق ت ن ا م ت ، ي ئ ي ب ل ا د ي ع ص ل ا ى ل ع 201023 , .
شلالات كونغو كمكان لبناء السد الهيدروليكي من قبل
المجتمع المدني الوطني والدولي. مع إعادة التفاوض على الملف، يبقى أن نرى ما إذا كانت الاتفاقية الجديدة ستشمل سدًا هيدروليكيًا، وأين سيتم وضعه. أيضًا، فإن الآثار البيئية لهذا المشروع لا تزال قيد النظر. لكن بالفعل، أظهرت دراسة أجراها لاندري ليباس في عام 8002 أنه إذا تم الحفاظ على السد على شلالات كونغو، فقد يؤدي ذلك إلى آثار خطيرة على وسائل العيش
للسكان المحليين المزارع، مناطق الصيد المغمورة وحتى قد يؤدي إلى تهجير بعض القرى. 32 مقابلة مع مسؤول من وزارة المناجم في ليبرفيل في 5013 0102 ومع فاعل صيني مطلع في 70 60 0102 42 تقرير دراسة حول آثار مشروع بيلينغا على البيئة والسكان

43 بانوراما القطاعات الرئيسية التجارة والاستثمارات الصينية في إفريقيا: : المنغنيز في نديوليه الشراكة الصينية غابونية الشركة الصناعية والتجارية لمناجم هوازهو ، التي تملكها الشركة الحكومية الصينية الصندوق الدولي للاستثمار والثقة الصينية ، حصلت على امتياز للمنغنيز في نديوليه، والذي، عندما يعمل المنجم بكامل طاقته، سيكون له إنتاج
سنوي يبلغ مليون طن من المنغنيز. تبني أيضًا مصنعًا في نديوليه حيث سيتم تحويل 05 من الإنتاج المعدني. سيتم معالجة باقي الإنتاج في مصانع في الصين. كان من المقرر أن يبدأ هذا المشروع منذ عام 8002. لأسباب تتعلق بأخذ الجوانب البيئية بعين الاعتبار ووفقًا للتشريعات ذات الصلة، قامت بإجراء دراسة تأثير بيئي من قبل مكتب دراسات يقع في ليبرفيل يسمى
ع ق و ، 2010 ر ب و ت ك أ 21 ي ف ، ك ل ذ ع م و . ة ئ ي ب ل ل ة م ا ع ل ا ة ر ا د إ ل ا ى د ل ة ح ا ت م ة س ا ر د ل ا ه ذ ه ج ئ ا ت ن .
الحكومة الغابونية والشركة الصناعية والتجارية لمناجم هوازو اتفاقية أولية لاستغلال منجم المنغنيز دون تحديد تاريخ بدء أعمال الاستغلال 52 . في يونيو 0102، أثناء البحث الميداني لهذا المشروع، كانت تتفاوض على تفاصيل مع الموردين الغابونيين، ومن المتوقع أن يبدأ
المشروع قبل نهاية عام 0102. لذا، مرة أخرى، لا يمكن تقدير بدقة مدى تأثيره على البيئة. -3. القطاع الزراعي السياق القطاع الزراعي في الغابون يعتبر قليل التطور نسبيًا، ولم يُعترف به كأولوية وطنية إلا في عام 5791. على مدى السنوات

الأخيرة، انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للغابون بشكل كبير 7.8 في 3002 . تم عرقلة نمو القطاع بسبب
العديد من العوامل الهيكلية: الهجرة الريفية، شيخوخة السكان الريفيين، سوء حالة الطرق، ضعف قدرة المزارع الزراعية والاختيارات الاستراتيجية التي تفضل إنشاء مجمعات زراعية صناعية منظمة حسب القطاعات الكاوتشوك، زيت النخيل، الكاكاو، القهوة، اللحوم البقرية، الدجاج . الغابون ليس دولة ذات توجه زراعي على الرغم من وجود مناطق خصبة تقع عمومًا في قاع الوديان.
تمتلك البلاد إمكانيات من الأراضي القابلة للزراعة تصل إلى حوالي 2.51 مليون هكتار خصبة نسبيًا، منها 000,594 هكتار فقط مستغلة مباشرة 62 . 52 صحيفة الاتحاد؛ 22 أكتوبر 0102؛ الصفحة 4. 62 مؤتمر رفيع المستوى حول: المياه من أجل الزراعة والطاقة في إفريقيا: تحديات التغير المناخي، سرت، الجماهيرية العربية الليبية، 51-71 ديسمبر 8002 تقرير الاستثمار الوطني
الغابون
-- 43 من 34 --
53 بانوراما القطاعات الرئيسية تقييم وإدارة التوازنات بين الاقتصاديات الوطنية، وسائل العيش المحلية والنظم البيئية الغابية في عام 5002، كان عدد سكان الغابون 83.1 مليون نسمة، منهم 51 فقط في المناطق الريفية 72 . تتضمن المحاصيل الغذائية الرئيسية الكسافا والموز، ولكن يتم أيضًا إنتاج الذرة 000,13 طن في 2002 وقليل من الأرز حوالي 000,1 طن . تشمل
المحاصيل النقدية الكاكاو، القهوة والكاوتشوك. تراجع الزراعة الأسرية وتراجعت تدريجيًا نحو أنظمة الاكتفاء الذاتي، بسبب ضعف رأس المال البشري والاجتماعي؛ وبيئة اقتصادية غير مواتية. لا يزال الغابون يعتمد على الخارج من أجل أمنه الغذائي حيث يتم تلبية حوالي 06 من احتياجات البلاد الغذائية من خلال الواردات. هذه الحالة مرتبطة بزيادة الطلب في المراكز الحضرية
وعدم قدرة الإنتاج المحلي على تلبية هذا الطلب. إن غياب استراتيجية وخطة عمل متماسكة ورسمية من جهة وإرادة سياسية لتنشيط القطاع الزراعي من جهة أخرى، هي المسؤولة عن ضعف الاستثمارات العامة المقدمة في السنوات الأخيرة في هذا القطاع. وفقًا للبيانات المتاحة ، 4002 ، يمكن اعتبار البلاد مستوردًا صافيًا. لقد زادت قيمة الواردات الزراعية تدريجيًا منذ
السبعينيات لتصل في عام 4002 إلى قيمة قصوى تبلغ 8.61 مليون دولار أمريكي. بين عامي 0002 و2002، زادت قيمة الواردات الغذائية بنسبة 9 سنويًا مما أدى إلى خروج كبير للعملات الأجنبية. ارتفعت من 5.07 مليار فرنك إفريقي في عام 5991 إلى 431 مليار في عام 2002، دون احتساب المشروبات المصدر: وزارة التخطيط . يمكن اعتبار أن احتياجات الاستهلاك الوطني مغطاة أساسًا
بالإنتاج المحلي فيما يتعلق بالموز، الكسافا، التارو، اليام ومنتجات الصيد. بالنسبة للمنتجات الأخرى، فإن معدل التغطية منخفض جدًا الفواكه، اللحوم، الخضروات ، أو حتى معدوم الأرز والقمح 82 . 72 مؤتمر رفيع المستوى حول: المياه من أجل الزراعة والطاقة في إفريقيا: تحديات التغير المناخي، سرت، الجماهيرية العربية الليبية، 51-71 ديسمبر 8002 تقرير الاستثمار
الوطني الغابون 82 مؤتمر رفيع المستوى حول: المياه من أجل الزراعة والطاقة في إفريقيا: تحديات التغير المناخي، سرت، الجماهيرية العربية الليبية، 51-71 ديسمبر 8002 تقرير الاستثمار الوطني الغابون
-- 53 من 34 --
63 بانوراما القطاعات الرئيسية التجارة والاستثمارات الصينية في إفريقيا: الشكل 3: التجارة في المنتجات الزراعية المصدر: مؤتمر رفيع المستوى حول: المياه من أجل الزراعة والطاقة في إفريقيا: تحديات التغير المناخي، سرت، الجماهيرية العربية الليبية، 51-71 ديسمبر 8002 تقرير الاستثمار الوطني الغابون السياسة الزراعية من أجل الاندماج بشكل أفضل في سياسته الجديدة
لإعادة تنشيط القطاع الزراعي، وضعت الغابون بعض الوثائق لتحقيق ذلك. وثيقة استراتيجية الحد من الفقر المؤقتة تتماشى مع الرؤية المستقبلية المحددة في وثيقة الغابون 5202 والتوجهات الكبرى لقانون التنمية وتخطيط الأراضي . تشكل إطارًا مرجعيًا يحتوي على أحكام استراتيجية وإجراءات ملموسة، مما يوفر تقييمًا للموارد التي يجب على الميزانية الوطنية
تعبئتها لتحقيق الحد من الفقر. بالنسبة للقطاع الزراعي، تهدف استراتيجيات المؤقتة إلى زيادة الناتج المحلي

الإجمالي الزراعي من خلال رفع القيود التي تواجهها المزارعون وأيضًا لزيادة الأمن الاقتصادي للأكثر فقراً، وخاصةً
للمزارعين الصغار. استعدادًا لتطبيق ، بدأ وزارة الزراعة في صياغة مشروع قانون توجيه زراعي يحدد
الأهداف الأولية المخصصة
للقطاع الزراعي. المحاور الاستراتيجية الأولية المختارة هي: 1. زيادة الإنتاج والإنتاجية من أجل تقليل انعدام الأمن الغذائي؛
2. تحسين تنافسية الزراعة في مواجهة الواردات؛ 3. تنويع وزيادة الإنتاجات والصادرات الزراعية؛ 4. تحسين ظروف
المعيشة في المناطق الريفية وتعزيز التخطيط المتوازن للأراضي؛ 5. إدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام؛ 6. المشاركة
في الحد من
الفقر في المناطق الريفية.

73 بانوراما القطاعات الرئيسية تقييم وإدارة التوازنات بين الاقتصاديات الوطنية، وسائل العيش المحلية والنظم البيئية
الغابية بدعم من منظمة الأغذية والزراعة الفاو ، يقوم الحكومة بتحديث استراتيجيتها للتنمية الزراعية الوطنية أفق
5102. هذه الاستراتيجية ترتكز على محورين رئيسيين: 1- تعزيز الإجراءات لصالح الفلاحين من خلال تدابير الدعم
والتوجيه؛ و 2- متابعة
وإعادة نشر أنشطة الصناعات الزراعية لصالح العمليات القروية وإنشاء الشركات الزراعية الصغيرة والمتوسطة
من قبل القطاع الخاص. فيما يتعلق بالزراعات النقدية القهوة، الكاكاو، المطاط، إلخ ، تعطي السياسة الحالية الأولوية
لزيادة وتنوع الإنتاج. العلاقات الصينية الجابونية في مجال الزراعة بدأ التعاون الصيني الجابوني في مجال الزراعة في 92
يونيو 5791، مع
توقيع بروتوكول المشاريع للتعاون الزراعي التقني بين حكومة جمهورية الغابون وحكومة جمهورية الصين الشعبية . وقد
تم تجسيد هذا الأخير قبل ذلك بكثير، في أبريل 4791، بوصول 57 فني زراعي صيني إلى الغابون 92 . ومع ذلك، فيما
يتعلق باستثماراتهم في هذا المجال، لا يوجد منتج محدد يتفوقون فيه، باستثناء الزراعة المائية وتربية الحيوانات. الجدول
8: المنظمات والشركات
العاملة في المجال الزراعي في الغابون الاسم نوع الاستثمار مجال النشاط شركة بلجيكية للاستثمار في
الزراعة الاستوائية في الغابون رؤوس أموال بلجيكية مزارع صناعية - زراعة المطاط - نخيل الزيت - تربية الحيوانات
3 لبق نم 2010 رياني 01 ذنم اهتداعتسا متو ةصاخ يتناج-تروب يف ةيعارز ةكرش
كيانات، بما في ذلك مجموعة من الجابونيين، و
راعة مائية، زراعة خارج التربة و زراعة الزهور المعهد الجابوني لدعم التنمية جمعية جابونية أنشأتها
داعتسا متو ةصاخ ةيرضح ةعارز ةيئام ةعارز و ةينوباجلا ةلودلا ،
المجموعة الفرنسية زراعة قصب السكر، تصنيع السكر رؤوس أموال صينية تربية الحيوانات،
الزراعة رؤوس أموال صينية تربية الحيوانات
لزراعة رؤوس أموال هندية المكتب الوطني للتنمية الريفية برنامج التنمية الريفية الذي أطلقه
ة لجنة توجيه مشروع الأرز شركة جابونية للتنمية وتربية الحيوانات قطيع من 0002
رأس تم نقله إلى بعد التصفية. تربية الأبقار 92 نقطة حول وضع التعاون الزراعي بين جمهورية الصين
الشعبية وجمهورية الغابون ، ليبرفيل،
أغسطس 7791، مكتبة وزارة الزراعة، تربية الحيوانات والتنمية الريفية

83 بانوراما القطاعات الرئيسية التجارة والاستثمارات الصينية في إفريقيا: الاسم نوع الاستثمار مجال النشاط
ادته من قبل مجموعة زراعة المطاط رانش نيانغا تم استعادته من قبل مجموعة
ة الأبقار رؤوس أموال صينية تربية الحيوانات والزراعة هذا الجدول يظهر لنا أنه بخلاف في
طريق ، في
م ريبك ددع دجوي ال ، وحن و
الخاصين برؤوس أموال صينية. من ناحية أخرى، فإن الشراكات التعاونية في هذا المجال بين الغابون والصين عديدة جداً
03 . تتميز الشركات الصينية الخاصة بخصوصية: إدخال أنواع حيوانية جديدة وتقنيات مبتكرة وبسيطة للإنتاج الغذائي
التي هي مجالات تدخلها المفضلة. مثل إنتاج صيصان
ليوم واحد ، أو حتى تزاوج الأنواع الجارية مع إنتاج مكثف من اللحوم الخنزير، بدءًا من مادة حيوانية مستوردة من الصين.

الزراعة وتأثيرها على البيئة تؤثر المشاريع الكبرى للتنمية أو التجديد الزراعي على نطاق أصغر على الغطاء الغابي في الغابون. لا تستخدم الزراعة التقليدية سوى 1 □ بالكاد من المساحة الغابية 13 ، مع افتراض في فرضية أنه يجب فقط التحقق من أن
الأراضي الغابية قابلة للزراعة بالكامل. لذا، فإن الغابة الجابونية ليست مهددة تحت العمل المشترك للزراعة التقليدية □المعاصرة □ والمشاريع الزراعية الكبرى. تأثيرات البيئة للوحدات الصغيرة الصينية لا تتميز بشيء خاص. فهي مشابهة لتلك التي يمكن ملاحظتها في المنشآت التي تتطور مع مستثمرين آخرين. تفتح طريقتان بشكل طبيعي: إما تفضيل الزراعة التقليدية للغذاء
والزراعة النقدية من خلال سياسة تحفيزية للمساعدة على العودة إلى الأرض للذين تم اقتلاعهم الذين يتطفلون على المدينة؛ أو توجيه الاقتصاد الزراعي نحو الطريق الزراعي الصناعي من خلال الاستثمار في الإنتاج المكثف لبعض السلع التي لم تُزرع حتى الآن أو بالكاد. يمكن أن تظهر طريقة ثالثة في المتابعة الجزئية لكل من الطريقتين الأوليين، وتلخص بكلمتين رئيسيتين:
التقليد والابتكار في العالم الرأسمالي السائد. في النهاية، يبدو أن هذه الطريقة الثالثة، الممزوجة من الطريقتين الأوليين، قد تم اعتمادها، لكنها تبقى التعبير الأساسي عن عقليات هذا البلد التي لا تزال بعيدة 03 مقابلة مع موظف من وزارة الزراعة، تربية الحيوانات والتنمية الريفية في 02 □70 □0102 13 الزراعة وإزالة الغابات في الغابون، كلود بويت، جغرافي، □□□□□□□

□□□-□□□□□.□□□.□□.□□ □□□□□□□□□□.□□□□□□□□□:□□□□□

93 بانوراما القطاعات الرئيسية تقييم وإدارة التوازنات بين الاقتصاديات الوطنية، ووسائل العيش المحلية والنظم البيئية الغابية بسبب الزراعة 23 . لذا، وضعت هذه السياسة هدفين ذوي أهمية غير متساوية: مساعدة على زراعة النقد: القهوة والكاكاو، التي تجعل من □□□□□□□□ تعتبر كبرى المقاطعات الزراعية، مقر مدرسة لتدريب الإطارات الريفية التي افتتحت في 8791 في أوييم.
جميع المكونات الكلاسيكية المتعلقة بهذا النوع من العمليات موجودة: تحسين الأجر عند شراء منتجات الحليب، مكافأة الجودة، إنشاء مشاتل نموذجية، تنظيم، تجديد وفتح مسارات جديدة لزراعة الكاكاو. بعبارة أخرى، سياسة تم تطبيقها بالفعل في ظل النظام الاستعماري، والتي لا تزال نتائجها أكثر أو أقل عشوائية حسب الظروف، وغير مشجعة لعودة جماعية نحو الغابة للفلاحين الذين
تم اقتلاعهم والذين تذوقوا انتظام الأجور الصناعية أو الحضرية. في هذا التعديل للتقليد الزراعي، لا يُهدد الغطاء الغابي بشكل خطير. الجانب الآخر من التنمية الزراعية يعتمد على الترويج الصناعي لبعض المنتجات: الاستهلاك اليومي: الأرز، السكر، الفول السوداني، زيت النخيل، الموز، الكسافا، الزراعة المائية. التصدير: المطاط، نوى النخيل، لب الورق، منتجات الصيد
□التونة □ وتربية الحيوانات الصناعية □الأبقار، الدجاج □. يعتمد هذا الإنتاج على إنشاء أو النمو الكبير لوحدات زراعية صناعية موجودة، نتيجة لاستثمارات ضخمة حيث تدخل الدولة، في شكل شركات حكومية أو مختلطة، وتلعب دورًا تحفيزيًا يتمثل في المناظر الطبيعية من خلال مساحات شاسعة تم إزالة الغابات منها وتعديلها للزراعة المكثفة الميكانيكية. لذا، فإن تطوير الزراعة
في الغابون يمر عبر الزراعة المكثفة. هذه هي الخطوة لتجاوز عائق تكاليف العوامل، والعمالة المحدودة وتمكين المنتجات الجابونية من أن تكون تنافسية في السوق المحلية والدولية. إن انضمام أكبر عدد ممكن إلى السياسة الزراعية، يبدو أمرًا ضروريًا. البائعون الآسيويون للفواكه والخضروات يحصلون على إمداداتهم من الفلاحين الصغار الصينيين، وفقًا لتأكيدات بعضهم. ومع
ذلك، بخلاف هذه الأقوال، لا نملك أي دليل آخر يمكن أن يؤكد هذه التصريحات. □. العلاقات التجارية بين الغابون والصين الاستيراد والتصدير الطريقة الصينية بسيطة: بيع الأفارقة بكميات كبيرة من المنتجات الصينية المصنعة بحيث تنافس بشكل كبير المنتجات الأوروبية والأمريكية الشمالية. ملاحظة داخلية من وزارة الخارجية، مؤرخة في 03 مايو وموقعة من قبل فاليري نيكيت
□الاستراتيجية الأفريقية للصين □. توضح أن الصين أصبحت اليوم 23 الزراعة وإزالة الغابات في الغابون، كلود بويت، جغرافي، □□□□□□□

04 العلاقات التجارية بين الغابون والصين التجارة والاستثمارات الصينية في إفريقيا: أكبر مورد لأفريقيا جنوب الصحراء، بأكثر من 01 من حصة السوق، متفوقة على ألمانيا وفرنسا. لكن الاتفاقيات مع الصين تعزز نظام تبادل غير متوازن للغاية: إجمالاً، تصدر الصين أربعة أضعاف ما تصدره أفريقيا نحو الصين. بينما تصدر الصين بضائع تافهة إلى الغابون، فإن هذا الأخير

يزوده بمواده الخام في حالتها الخام. المنغنيز والخشب يشكلان المنتجات الجابونية الرئيسية المصدرة إلى الصين. في مثل هذا السياق من التبادلات، فإن استياء الفاعلين الاقتصاديين الجابونيين وغيرهم من الأفارقة والأوروبيين لديه فرص قليلة للنجاح. 08 من السكان الجابونيين يعيشون في حالة من الفقر، وقد أدركت الصين جيدًا ضرورة تقديم منتجات تناسب قدراتهم الشرائية.

نع ةجتان ةثراك بنجتل هداصتقا عيونت نوباغلا ىلع بجي جاتنتسالاو ةشقانملا .

استنفاد الثروة النفطية. مع وجود موارد طبيعية هامة وأحيانًا ذات قيمة عالية، يبدو أن البحث عن مستثمرين أجانب لتسهيل استغلال هذه الموارد هو استراتيجية طبيعية للسلطات الجابونية. لقد كانت السلطات الجابونية حتى الآن متساهلة جدًا تجاه الانتهاكات المتعددة للنصوص التي تهدف إلى

الاستدامة. لذا، فإن قانون الغابات يُنتهك بوضوح من قبل عشرات الشركات التي ترفض إنتاج خطط التعديل دون أن يؤدي ذلك إلى الطرد البسيط لهذه الأخيرة وعودة إلى المجال من امتيازاتهم. في قطاعات أخرى، لا سيما التعدين منجم الحديد في بيلينغا ، فإن نقص المعلومات لا يتيح فهم القضايا البيئية والاجتماعية للمشاريع. للإجابة على احتياجاتها الضخمة من المواد الخام

 الخشب، الحديد، المنغنيز... ، تتواجد الصين بشكل متزايد في القطاعات الأولية في الغابون. لقد استثمرت مليارات اليوروهات لاستغلال هذه الموارد المتعددة. ومع ذلك، إذا كانت الوجود الصيني قد غير بشكل كبير المشهد الاقتصادي في الغابون، فإن تأثير أنشطتها على البيئة ووسائل عيش السكان المحليين يترك الكثير مما هو مرغوب فيه. تواجه العديد من الشركات ذات رؤوس

الأموال الصينية صعوبة في التوفيق بين احتياجاتها الاقتصادية واحتياجات البيئة والمجتمعات المجاورة للمواقع الغابية المستغلة. ليس فقط أنها تفتقر إلى الإرادة للمشاركة بشكل كامل في لعبة التعديل على الرغم من توقيع ةيبلاغ ريدصت بسب ،ينطولا داصتقالا يف فيعض لكشب كراشت اهنكلو ،

إنتاجها 06 من إنتاج الأخشاب واستخدامها التفضيلي للمعدات والعمالة

الصينية. يمتلك القطاع المعدني، مع وجوده الصيني الملحوظ، قضايا مهمة وتسبب إدارة ملف بيلينغا مخاوف جدية بشأن استدامة مثل هذه المشاريع.

-- 04 من 34 --

14 النقاش والاستنتاج تقييم وإدارة التوازنات بين الاقتصاديات الوطنية، وسائل العيش المحلية والنظم البيئية الغابية المشاريع وحتى الطريقة التي جاءت بها هذه المشاريع لتعليق قوانين أخرى. وبالتالي، فإن المشاريع التعدينية تمثل خطرًا كبيرًا من الأضرار الجانبية، وهذا، على مدى سنوات طويلة. المستثمرون الصينيون ليسوا وحدهم في عدم احترام القوانين الغابونية

وإظهار ازدرائهم لمبادئ الاستدامة في الغابون. وقد تم توبيخ جزء كبير من الشركات في القطاعين المعدني والنفطي والغابي بسبب أدائها الضعيف في هذا الصدد، وقد أظهرت السلطات الغابونية تسامحًا كبيرًا تجاه هذه الظاهرة المتكررة. هناك شركات صينية تعتبر مثالاً جيدًا، والغابون لن يتمكن من الاستغناء عن المستثمرين الصينيين. الصين هي دولة يمكن أن تبتكر وتساهم في

التنمية المستدامة للغابون، والسوق الصينية يمكن أن تستهلك المنتجات الغابونية لتحقيق فوائد متبادلة. ومع ذلك، يجب على كل من الصين والغابون اتخاذ تدابير لتقليل الانتهاكات القانونية من قبل رواد الأعمال والمستثمرين الصينيين وضمان استدامة أعمالهم. يجب أن تتم هذه العمليات بروح من الشفافية، بالتعاون مع الفاعلين في المجتمع المدني والمعاهد البحثية الموجودة

في الغابون. يمكن أن تبدأ هذه التدابير من خلال التحليل المشترك، والترجمة المحتملة، للنصوص الغابونية لضمان فهمها من قبل صانعي القرار من الوزارات التقنية في كلا البلدين. بعد ذلك، يجب على الشركات الصينية الامتثال لهذه التشريعات خلال فترة انتقالية مدتها 21 شهرًا، تحت خطر التعليق من قبل السلطات الغابونية. يجب على السلطات الصينية أن تتعاون مع نظرائها

في الغابون لوضع قائمة سوداء للشركات الإجرامية . في الوقت نفسه، يجب على الغابون الاستفادة بشكل أفضل من

التجارب الصينية في التنمية المستدامة، لا سيما في مجال الطاقة والسكن، بدلاً من الاستثمارات التقليدية ، يجب أن يسعى للحصول على مساهمات من الصين في الاقتصاد الأخضر المستدام . وبذلك، يجب أن تتضمن المشاريع الحالية، التعدينية والغابية، من المستثمرين

الصينيين التزامًا قويًا وعلنيًا بشأن الاستدامة. يجب أن تتجلى هذه الاستدامة من خلال احترام النصوص السارية في الغابون، ولكن أيضًا من خلال تنفيذ الأنشطة الإضافية دفاتر الشروط، مشاريع - التي تهدف إلى التنمية المستدامة. يمكن للغابون بذلك متابعة تطويره الاقتصادي في إطار بيئي مستدام، لصالح جميع الغابونيين، ويمكن للصين أن تظهر مهاراتها والتزامها

في مجال التنمية المستدامة في بلد أفريقي صديق .

النقاش والاستنتاج التجارة والاستثمارات الصينية في إفريقيا : . المراجع قسم الإقليم المركزي -
ب الإقليمي ليبرفيل ، 8002. تقرير دراسة حول تنويع مصادر النمو الاقتصادي في الغابون
ي ف .2008 ي ف نوب اغ ال ت اب اغ .2009 ،. ،. ،. .
الكونغو: حالة الغابات 8002 ، تحرير واسيج ،. ،.
، ،. ،. ،. ،.
الغابون - تقديم الإطار القانوني والضريبي والاجتماعي لإقامة في الغابون جدول زمني لرخص الغابات على نظام
ب الجغرافية حتى 92 مايو 7002؛ قائمة الرخص الغابية 7002 لصالح ، 9002.
الإدارة المستدامة للقطاع المعدني في إفريقيا الوسطى: تحليل
في الغابون ، ؛ ، ، و ،
9002 . الشركات الصينية في الصناعات الاستخراجية في الغابون وجمهورية الكونغو الديمقراطية: تصورات الشفافية .
أغسطس: مركز الدراسات الصينية، جامعة ستيلينبوش. الصفحات 81-91. متاح على: :
11 2009 - . . .
2009.
لاستغلال المعدني على السكان المحليين والبيئة في منطقة أوغو أو. تقرير دراسة لصالح ، ليبرفيل
س اي س ال ا اي ف ا ر غ ج ل ا ة ل ج م ، ة ح ا س ل ا ى ل إ ة ي و ي س آ ل ا ت ا ك ب ش ل ا ل و خ د .2005 ،. ،. ،.
ية الفصلية رقم 71 من يناير 5002. ،. . 9002 . الأطلس الغابي التفاعلي. متاح على
: . .
س و ل ا اي ق ي ر ف إ ي ف ت ا ب ا غ ل ل ة م ا د ت س م ل ا ة ر ا د إ ل ا و ل ا ل غ ت س ا ل ا ،2006 ،. ،.
ي نحو الاستدامة . . لصالح ، 0102. تقرير دراسة حول وزن
وتأثيرات نشاط الشركات ذات رؤوس الأموال الصينية في قطاع الخشب الغابوني

تقرير دراسة حول التجارة والاستثمارات الصينية في إفريقيا تقييم و إدارة التوازنات بين الاقتصاديات الوطنية، وسائل
المحلية و النظم البيئية الغابية حي أنسيان ، مقابل وزارة المناجم، ب.ب: 32 947
البريد الإلكتروني: - . الرابط: . - . رقم
جيل: 56200 -
89616